



برنامج السياسات الثقافية في المنطقة العربية - مؤسسة المورد الثقافي

التقرير الدوري السابع

من 1 كانون الثاني/يناير وحتى 31 كانون الأول/ ديسمبر 2015

إعداد: مؤسسة اتجاهات. ثقافة مستقلة

التطورات الراهنة على السياسات الثقافية في المنطقة العربية

التطورات الراهنة حول السياسات الثقافية

الأردن | تونس | الجزائر

السودان | العراق

سوريا | فلسطين | لبنان

مصر | المغرب | موريتانيا | اليمن



الملخص العام

يرصد التقرير الدوري السابع لبرنامج السياسات الثقافية في المنطقة العربية والذي أطلقته مؤسسة المورد الثقافي¹ بالتعاون مع المؤسسة الثقافية الأوربية² منذ العام 2009، التطورات الحاصلة في اثنتي عشرة دولة في الفترة الواقعة بين 1 كانون الثاني/يناير وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2015 من خلال نظرة لمشهد السياسات الثقافية على المستوى المحلي في كل بلد، وعلى مستوى عمل بعض المجموعات الوطنية لبرنامج السياسات الثقافية في المنطقة العربية، والذي تعمل اتجاهات. ثقافة مستقلة كمنسق له من العام 2012.

يضم التقرير مستجدات وأخبار دول المشرق العربي كاملة (فلسطين، سوريا، لبنان، الأردن، والعراق). ودول المغرب العربي (تونس، الجزائر، المغرب، وموريتانيا) إضافة إلى كل من مصر والسودان واليمن. يتألف التقرير من فصلين، يصف الفصل الأول ضمن بنية من ثلاثة أقسام: قسم التطورات السياسية والتشريعية الذي يرصد المستجدات على الصعيد السياسي و/ أو الحكومي إضافة إلى القوانين والتشريعات التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على حال السياسات الثقافية والقسم الثاني هو المجتمع المدني والحريات العامة والذي يعرض لأهم ما أثر في فاعلية المؤسسات والمبادرات المستقلة الناشطة في المجال المجتمعي/ الثقافي، ويأتي القسم الثالث تحت عنوان "التعاون الإقليمي والدولي" ليرصد بعض التعاونات الثقافية مع المؤسسة الثقافية الإقليمية والدولية التي تنشط في نفس المجال.

تتوقف في هذا التقرير عند الكثير من التفاصيل التي توضح أهم تطورات السياسات الثقافية في المنطقة، نرصد منها على سبيل الإيجاز:

- تحتل الدول العربية التي يغطيها التقرير مستويات متدنية على صعيد حرية التعبير وفق تقرير منظمة مراسلون بلا حدود عن العام 2014³، فمثلاً نجد دول مثل الأردن والعراق ومصر واليمن والسودان وسوريا تحتل المراكز التالية عالمياً وفق الترتيب 143، 156، 158، 168، 174، 177.

- أثرت الأوضاع السياسية غير المستقرة في عدة دول مثل سوريا واليمن والعراق بشكل جذري على العمل الثقافي وأدت إلى تدهوره على كافة المستويات، ابتداء بتدمير البنى التحتية الثقافية وهجرة الفاعلين الثقافيين للخارج وصولاً إلى تضائل حجم الممارسة الثقافية إلى حدود شبه معدومة. علماً أن العراق وسوريا تتدليان ترتيب الدول وفق مؤشر السلام العالمي⁴.

- في المقابل فإن الثبات السياسي في دول أخرى كالجنازير والسودان وموريتانيا التي تسيطر أنظمتها على الحكم منذ فترات طويلة يؤدي إلى ثبات وخمول في آلية إدارة العملية الثقافية وصعوبة إحراز أي تغيير حقيقي في هذا الصدد.

- يتعرض التراث والآثار في المنطقة العربية لمخاطر حقيقية، يرصد التقرير العديد منها ويأتي معظمها في سوريا واليمن والعراق، كما يرصد التقرير عدّة حملات لحفظ الآثار ومنع تهيئها ورصد الانتهاكات التي تتعرض لها.

- انتشرت ظاهرة منع الكتب الإسلامية السلفية في عدة دول، بناء على افتراض أن هذه الكتب هي المنهج الفكري الذي يتبعه تنظيم داعش والحركات الجهادية بالعموم، وتأتي على رأسها مؤلفات ابن تيمية التي شهدت حوادث حظر في الأردن والعراق وحرق في مصر.

- نتيجة للظروف السياسية المعقدة يتم الخلط بكثرة بين "مكافحة الإرهاب" والتصديق على الحريات العامة، سيذكر التقرير عدّة قرارات صدرت تحت عناوين ومسميات خاصة بالإرهاب، وتخوفات الناشطين في الجزائر وتونس ومصر ودول أخرى من أن يتحول الإرهاب لحجة يقمع من خلالها الرأي الآخر.

- ما تزال مؤسسات المجتمع المدني تتعرض لتضييق مستمر على صعيد التمويل في عدة دول عربية، فبعد القرار الذي صدر في مصر العام الماضي بتشديد العقوبة على كل من يتلقى تمويلاً من جهات أجنبية. أصدرت الحكومة الفلسطينية هذا العام قراراً مشابهاً يحظر التمويل الخارجي على المؤسسات غير الربحية.

- في ظل صعوبة تأمين المؤسسات الثقافية للتمويل الكافي، فقد انتشرت حملات الدعم على منصات التمويل الجماهيري لتأمين تمويل النشاطات أو المهرجانات، كما فعلت مؤسسة مساحة في الأردن، ومؤسسة بسمة وزيتونة السورية والعاملة من لبنان ومهرجان نحن والقمر جيران في لبنان.

¹ للمزيد من المعلومات عن البرنامج يرجى زيارة موقع مؤسسة المورد الثقافي من خلال [الضغط هنا](#)

² <http://www.culturalfoundation.eu/>

³ <https://index.rsf.org/#/>

⁴ http://economicsandpeace.org/wp-content/uploads/2015/06/Global-Peace-Index-Report-2015_0.pdf

- ضعف ميزانيات وزارة الثقافة وأصبح تدنيها المستمر سمة واضحة في العديد من البلدان في المنطقة، تحديداً بعد إعلان التقشف في الجزائر والذي طال وزارة الثقافة، ويرصد التقرير مثلاً آخرًا في هذا السياق هو إطلاق المتحف الوطني للفن الحديث في لبنان افتراضياً على شبكة الانترنت بدلاً من إطلاقه بشكل واقعي كما كان مقرراً، ويرجع ذلك لأسباب مادية.

- يكاد لا يخلو تقرير للسياسات الثقافية من حوادث منع أفلام في الوطن العربي، وتأتي أسباب المنع هذه المرة كما سيفصل التقرير بالإساءة للقيم المجتمعية كما صرحت الرقابة المغربية، وإثارة النعرات والعصبيات الطائفية كما صرحت الرقابة اللبنانية.

- صعوبة المحافظة على استمرار وانتظام المهرجانات والأحداث الثقافية الدورية في معظم الدول، حيث يرصد التقرير عودة جائزة الطيب الصالح في السودان بعد توقفها، وإقامة الدورة المؤجلة من العام الماضي لمهرجان وهران الدولي للفيلم العربي.

- تزايد القوانين التي تحد من حرية التعبير والنشر، كقانون سوق الكتب في الجزائر الذي يزيد من بيروقراطية عملية النشر ويعطي مساحة أكبر للرقابة وقانون زجر الاعتداء على القوات المسلحة في تونس الذي يحد من حرية الصحافة.

- في المقابل أحرزت مطالبة الفنانين بحقوقهم في عدة دول تقدماً في الجزائر ولبنان على صعيد التأمين والضمان والخدمات الاجتماعية، من خلال قانون التعاضد الموحد للفنانين في لبنان، ومرسوم الحماية والخدمات الاجتماعية للفنان والمؤلف في الجزائر.

- تساهم عدة مؤسسات ومنظمات عالمية بشكل جوهري وفعال في الحفاظ على التراث والآثار في المنطقة العربية كمنظمة اليونسكو، وفي تطوير إدارة وهيكل القطاع الثقافي بشكل عام كبرنامج ثقافة ميد الممول من الاتحاد الأوروبي ويفصل التقرير عدة مبادرات وتعاونات أخرى.

- تأتي معظم الانفاقيات والتعاونات الخاصة بال مجال الثقافي على هامش مناسبة سياسية أو تبادل اقتصادي، وتقتصر في العموم على توقيع عدة بروتوكولات ثانوية للتعاون الثقافي، مع غياب واضح لاتفاقيات ذات هدف وبعد ثقافي مستقل ومحدد. لذلك حاول التقرير أن يرصد بعض هذه الاتفاقيات التي تحمل هامشاً ثقافياً أكبر.

يأتي الفصل الثاني ليرصد عمل بعض المجموعات الوطنية للسياسات الثقافية ضمن إطار برنامج السياسات الثقافية في المنطقة العربية، والتي تنشط في معظم الدول التي يغطيها التقرير، حيث يقدم هذا الفصل مراجعات لخطط عمل بعض المجموعات وأهم ما أنجزته، في إطار عملها لتشكيل مجموعات ضغط أو تقديم اقتراح عمل مدنية بغية الوصول لسياسات ثقافية بديلة من شأنها التأثير بشتى السبل على حال السياسات الثقافية المحلية في بلدانها. تمت صياغة هذا الفصل بالاعتماد على المعلومات التي تصدرها مؤسسة المورد الثقافي حول عمل المجموعات الوطنية.

اعتمد التقرير في منهجية إعداده التواصل المباشر مع مجموعات العمل ومع ناشطين في كل من الدول التي يضمها. حيث قامت مؤسسة اتجاهات بإعداد مراجعات خاصة بكل البلدان، تم تطويرها بدعم ومراجعة المجموعات الوطنية. لا يدعي القائمون على هذا التقرير أنه يلخص مشهد وواقع السياسات الثقافية في المنطقة العربية، إنما يأتي كأداة تتضمن مؤشرات نستطيع من خلالها ان نتلمس الواقع؛ ذلك أن الحصول على المعلومات والتأكد من مصادرها أمر غاية في الصعوبة في ظل غياب إحصاءات وتقارير دورية تصدرها الحكومات أو مراكز ومؤسسات بحثية خاصة بهذا الشأن.

يحاول التقرير أن يقدم لمحة عامة لأبرز الأحداث المفصلية خلال العام 2015، فقد شهدت هذه المرحلة الكثير من التطورات السياسية والثقافية، أتى بعضها على شكل ممارسات وانتهاكات مضادة لتطور حال الثقافة في المنطقة، وفي المقابل أتى وجهها الآخر يحمل الكثير من الحراك الواعد الذي من شأنه دفع عجلة الفعل الثقافي إلى الأمام.

الفصل الأول: السياسات الثقافية في الدول العربية

الأردن

التطورات السياسية والحكومية

بالرغم من الاستقرار السياسي الظاهر الذي تعيشه المملكة الأردنية الهاشمية، إلا أنها قررت المشاركة بالتحالف الدولي للحرب على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، إثر التخوف الواضح من انتشاره في الأردن، أسفرت هذه المشاركة عن سقوط طائرة للأردن وقيام داعش بإعدامه الطيار حرقاً، مما خلف تضامناً شعبياً واسعاً.

صدر في الثاني من آذار/مارس تعديل وزاري مصغر في حكومة عبد الله النور، وزاد هذا التعديل من حصة المشاركة النسائية في الوزارة لتضم التشكيلة الوزارية الجديدة خمس سيدات بدلاً من ثلاث، أي ما يقارب الخمس، وقيمت الوزيرة لانا مامكغ على رأس وزارة الثقافة.

من ناحية أخرى أصدر الملك عبدالله الثاني في 18 تشرين الأول/أكتوبر أمراً بصد مشروع قانون اللامركزية لسنة 2015 لعدم دستوريته، بذكر أن هذا القانون ينص على إنشاء مجلسين أحدهما تنفيذي والآخر تشريعي في كل محافظة أردنية. كما أعلنت وزارة الثقافة في شهر شباط/فبراير عن إطلاق المشروع الأول لجوائز وزارة الثقافة في الابداع ضمن الحقوق الآتية: الثقافة الاجتماعية والنفسية، الدينية والنفسية، العلمية والتكنولوجية، الفنية والجمالية والترجمة، القانون والسياسة، الصحة والبيئة، أدب الطفل، الرواية والسيرة والمجموعة القصصية، الشعر والتراجم وأدب الرحلات، كما تمنح الوزارة جائزة لأفضل عمل مسرحي ودرامي وموسيقي وفي مجال الفن التشكيلي .

الحريات العامة والمجتمع المدني

تزامناً مع محاربة داعش عسكرياً، قررت دائرة النشر والمطبوعات الأردنية التحفظ على مؤلفات ومطبوعات الشيخ ابن تيمية، وقامت فرق المطبوعات بمصادرة عدد من هذه الكتب على أساس أنها مرجع للتنظيمات الجهادية، ولم يصدر حتى الآن أي قرار رسمي من السلطات الأردنية بحظر دخول هذه الكتب إلى البلاد، والمفارقة أن الكثير من هذه المؤلفات يتم تدريسها في كليات الشريعة بالجامعات الأردنية.

أصبح **قانون الجرائم الإلكترونية رقم 27 لعام 2015** نافذ المفعول في حزيران/يونيو، لتخرج المواقع الإلكترونية من مظلة قانون المطبوعات والنشر الذي عدلته الحكومة عام 2012.

بحسب التقرير الصادر عن منظمة مراسلون بلا حدود في أيار/مايو 2015⁵ عن حرية الصحافة والنشر لعام 2014، احتل الأردن المرتبة 143 عالمياً والمرتبة 11 عربياً على صعيد حرية الصحافة والنشر.

وفي شهر آذار/مارس أقرت لجنة التربية والتعليم والثقافة النيابية مشروع قانون حماية اللغة العربية لسنة 2014 ومشروع قانون مجمع اللغة العربية لسنة 2014 في إطار السعي إلى نقلة نوعية لترسيخ اللغة العربية السليمة تدويناً ولفظاً.

كما بدأ المركز الوطني للثقافة والفنون التابع لمؤسسة الملك الحسين في شهر كانون الثاني/يناير بتنفيذ مشروع الدراما والتنوع والتنمية بعنوان: "نقاط"، يستهدف المشروع الذي يستمر عشرة أشهر الفئة العمرية (فوق 14 سنة) وسيستج 20 عرضاً مسرحياً تفاعلياً، يسلط الضوء على معاناة اللاجئين السوريين والتحديات التي يواجهها البلد المضيف.

وكمحاولة لتجاوز شح التمويلات الثقافية التي تعيشها المؤسسات الأردنية المستقلة، أطلق "مكان-مساحة فنية" حملة دعم جماهيري على موقعه في شهر أيار/مايو بهدف جمع التمويل الكافي الذي يساعده على الاستمرار.

من ناحية أخرى قامت دور النشر المحلية بتنظيم معرض شامل للكتاب في وسط العاصمة عمان بإشراف تنظيمي لأمانة عمان تحت شعار "أمننا عمان، مدينة تقرأ"، وتم الاتفاق على استمرار هذا المعرض بشكل سنوي وبأسعار مخفضة ليتمكن القراء من الاطلاع على أكبر عدد ممكن من إصدارات دور النشر الأردنية. هذا وشهد الأردن صدور صحيفتين إلكترونيتين مستقلتين جديدتين هما: شؤون الساعة وفي المرصاد.

الاتفاقيات الإقليمية الثقافية

وقعت وزارة الثقافة الأردنية ونظيرتها اللبنانية في أيار/مايو اتفاقية تجديد البرنامج التنفيذي للتعاون الثقافي بين المملكة والجمهورية اللبنانية للأعوام 2015-2016. وتهدف الاتفاقية إلى التعاون في مجال المكتبات والوثائق والمخطوطات، وإقامة

⁵ لمطالعة التقرير <https://index.rsf.org/#/>

المؤتمرات والمحاضرات والندوات الثقافية، وفي مجال الفنون والفنون الادائية، والسينمائية والتراث الثقافي غير المادي، وثقافة الطفل إضافة إلى مجالات أخرى.

كما وقعت الهيئة الملكية الأردنية للأفلام مع المركز الوطني للسينما والصورة المتحركة في فرنسا، اتفاقية تهدف إلى تعزيز التعاون بين البلدين في مجال الإنتاج والتوزيع السينمائي، وتتص على دعم مشاركة الأفلام الفرنسية والأردنية في الفعاليات السينمائية التي يتم تنظيمها في البلدين والتشجيع على تبادل المعارف والخبرات، لا سيما في مجال السياسات السينمائية والتدريب ومجموعات الأفلام الوطنية، والإنتاج المشترك بين البلدين.

نظم البرنامج الإقليمي 'ثقافة ميد' Med Culture الممول من الاتحاد الأوروبي ورشة عمل نوعية في الثامن والتاسع من شهر حزيران/ يونيو 2015 حول تحسين الإدارة العامة للقطاع الثقافي شارك فيها ممثلو وزارة الثقافة في الأردن وفلسطين ولبنان وتونس والمغرب. كما قام البرنامج بعقد الاجتماع الأول لـ 'مجموعة التركيز الوطنية' الأردنية حول تطوير القطاع الثقافي في الأردن، بمشاركة ممثلين عن وزارات الثقافة والتعليم العالي والبحث العلمي والسياحة والآثار والعمل والتخطيط والتعاون الدولي، بالإضافة إلى فنانين وعاملين في القطاع الثقافي الأردني في مقر الهيئة الملكية الأردنية للأفلام.

كما فازت مدينة عمان ممثلة بأمانتها (أمانة العاصمة) بجائزة المدن التعليمية التي استحدثتها منظمة اليونسكو في عام 2015، وقد حصلت الامانة على الجائزة بفضل مشروعها التعليمي (جيرة)، والذي بدأ تنفيذه منذ العام 2011 ضمن اتفاقية دولية مع اليونسكو.

تونس

التطورات السياسية والحكومية

عرفت سنة 2015 تغييرات سياسية جديدة وتوافقات حزبية تهدف إلى الخروج من الإطار المؤقت للحكومات المتعاقبة. وبناء على نتائج الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المنجزة خلال نهاية 2014 والمرتكزة على دستور كانون الثاني/يناير 2014 ظهرت بوادر إيجابية لإرساء منظومة سياسية مستقرة. وقد فاز الباجي قائد السبسي برئاسة الجمهورية في كانون الأول/ديسمبر 2014، وفاز حزب نداء تونس بالمركز الأول في الانتخابات التشريعية (البرلمانية) يليه في المرتبة الثانية حزب النهضة، وهما يمثلان معاً 70 بالمائة من المقاعد بمجلس نواب الشعب المكون من 217 مقعداً. وفي فبراير 2015 صادق مجلس الشعب (البرلمان) على حكومة برئاسة الحبيب الصيد تكونت من 42 عضواً (24 وزيراً و15 كتاب دولة و3 وزراء معتمدين) وأتسمت بتنوع التركيبة بين وزراء ذوي خلفية حزبية ووزراء مستقلين، وتم تعيين الدكتورة لطيفة الأخضر وزيرة للثقافة والمحافظة على التراث. تم الإعلان في بداية عمل الحكومة عن أولويات المائة يوم الأولى لكل وزارة بحسب 5 محاور لكل قطاع. وتم تحديد أولويات وزارة الثقافة والمحافظة على التراث بالآتي:

- استكمال مشروع مدينة الثقافة، وهو مجمع ثقافي ضخم في العاصمة تقرر بناؤه في العام 2006 وتم تجميده في 2011. المحافظة على التراث وتثمينه وخاصة فيما يتعلق بتعزيز الحماية للمعالم والمواقع التاريخية وتكثيف الحراسة عليها بما في ذلك عمليات التفقد.

- الإحاطة بالمبدعين والمنتقنين وخاصة من خلال تحسين الأطر الاجتماعية والقانونية المرتبطة بهم.

- الإنقاذ العاجل للرسيد الوطني من مقتنيات الوزارة في مجال الفنون التشكيلية من خلال العمل على جرد المخزون وتوفير فضاء ملائم لحفظه حسب المعايير والمواصفات المعتمدة لخرن الأعمال الفنية.

- تطوير العمل بدور الثقافة وخاصة بمجال البنية التحتية والتجهيزات بهدف تعزيز مساهمتها في الحركة الثقافية المحلية والجهوية. وفي خضم هذه التطورات السياسية، تعرض متحف باردو إلى عملية إرهابية في 18 مارس 2015 ذهب ضحيتها العديد من الزوار الاجانب وكانت سبباً في أن يبرز القطاع الثقافي كأحد المجالات الرئيسية في جهود مكافحة ظاهرة الإرهاب في تونس وفي أن تؤدي هذه العملية إلى حشد التعاطف الدولي مع تونس وتكريس الرمزية الثقافية الوطنية والدولية لمتحف باردو. وفي تشرين الثاني/نوفمبر شهدت العاصمة تونس تفجيراً استهدف حافلة قوات الأمن الرئاسي أودى بحياة 22 شخصاً، وعلى إثره أعلن رئيس الجمهورية حالة الطوارئ لمدة 30 يوماً.

ومن ناحية أخرى فقد منحت لجنة نوبل جائزة نوبل للسلام للعام 2015 إلى الرباعي التونسي تقديراً لمساهمته الحاسمة في بناء ديمقراطية متعددة بعد ثورة 2011.

التغييرات والتحديثات المرتبطة بالإطار الهيكلي والتشريعي

مع بداية سنة 2015 انتهت المهلة الزمنية المخصصة لمتابعة ممارسة اللجان الثقافية لمهامها، وأصبح التصرف المالي لاعتمادات الأنشطة الثقافية تحت التصرف المباشر للمندوب الجهوي للثقافة والمحافظة على التراث، وذلك ضمن قواعد المحاسبة المالية العمومية للإدارات المركزية والجهوية. وقد سبب هذا التغيير في مستوى مرونة التصرف المالي إلى حدوث عدّة تعطيلات في تنفيذ الأنشطة الثقافية والتي كانت تمول سابقاً من خلال اللجان الثقافية. وبالإضافة، أدى عدم تفعيل المؤسسة الوطنية لتنمية المهرجانات والتظاهرات الثقافية إلى تقليص المرونة المالية المرتبطة بالمهرجانات والتظاهرات الثقافية.

وقد تمّ خلال سنة 2015، إصدار قرار حكومي رقم 799 لسنة 2015 بتاريخ 13 تموز/يوليو 2015 يتعلّق بإحداث بعض المؤسسات العموميّة للعمل الثقافيّ وجاءت بمجملها مكاتب جهوية، على أن تكون مؤسسات عمومية ذات صبغة إدارية تتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي وتخصّص لإشراف الوزارة المكلفة بالثقافة وتلحق ميزانيتها ترتيباً بميزانية الدولة.

الحقوق الثقافيّة والمجتمع المدني

احتلت تونس المرتبة 133 دولياً في مجال حرية الصحافة والتعبير بحسب تصنيف مؤسسة "مراسلون بلا حدود" عن العام 2014⁶. وفي نفس المجال الاعلامي صادقت الحكومة يوم 8 أيار/ مايو على مقترح مشروع قانون بعنوان "زجر الاعتداء على القوات المسلحة" والذي أثار جدلاً في أوساط المجتمع المدني حيث أعلنت منظمة هيومن رايتس ووتش أن هناك 13 منظمة دولية غير حكوميّة قد أصدرت بياناً مشتركاً⁷ طالبت به المشرعين التونسيين بالتخلي عن البنود ذات الإشكالية في مشروع القانون، حيث اعتبرت أنّ عدّة بنود مخالفة للمعايير الدولية لحقوق الإنسان والحقوق المكفولة في الدستور التونسي تجرّم سلوك الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم ممن ينتقدون القوات المسلحة.

وفي تموز/يوليو صادق مجلس النواب على مشروع القانون الأساسي لمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال، والقانون ينص على عقوبات تصل إلى الإعدام رغم دعوات المدافعين عن حقوق الإنسان إلى إلغاء هذه العقوبة في تونس، في حين يرى المعارضون للقانون أنه فضفاض في تعريف الإرهاب وقد يحد من حرية التعبير والصحافة. فقد أصدر الاتحاد الدولي للصحفيين والنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين بياناً عبراً فيه عن قلقهما الشديد نتيجة استخدام الحكومة لقانون مكافحة الإرهاب ضد الصحفيين خارج إطار المرسوم 115 المتعلق بحرية الصحافة.

وفي نفس السياق واجه المدرس عبد الفتاح سعيد تهمة التشهير بموظف عمومي بسبب نشره صورة كاريكاتورية لرئيس الوزراء حبيب الصيد على صفحته على الفيسبوك. وفي أيلول/سبتمبر قامت مجموعة من الصحفيين والتقنيين العاملين في قناة "حنبل تي في" بتنظيم اعتصام مفتوح بسبب صرف عدد منهم من العمل، وقد ساندتهم في مطالبهم النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين والنقابة العامة للإعلام.

عرفت الساحة الفنيّة والثقافيّة عدّة احتجاجات من طرف فنانيين وذلك تضامناً مع أصحاب الفضاء الثقافي الخاصّ "مسار" والذي تمّ غلقه يوم 4 نيسان/ أبريل نتيجة لدعوى قضائية رفعها مالك العقار طالب فيها بإخلاء المكان بسبب انتهاء مدة التسويغ (الإيجار). وقد أعيد فتح الفضاء الثقافي في حزيران/يونيو 2015 وذلك بعد التسوية بين أصحاب الفضاء ومالك العقار.

وعرفت سنة 2015 متابعة تنفيذ عدّة مشاريع ثقافيّة من طرف جمعيات ممولة من أطراف دولية على غرار برنامج MEDNETA الممول من طرف الاتحاد الأوروبي وتشارك فيه جمعية صيانة المدينة. ويهدف المشروع إلى ترميم التراث والمعالم التاريخيّة وإدماجها في الدورة الاقتصادية والاجتماعيّة بالمدن. وهذا بالإضافة إلى متابعة تنفيذ مشروع "تونس بلد الفن" الذي تنفذه مؤسسة المورد الثقافي بالتعاون مع وزارة الثقافة التونسية، يهدف المشروع إلى رفع مهارات كوادر العمل الثقافي بقطاعه الحكومي والمستقل في تونس، ودعم لامركزية العمل الثقافي وتشجيع المشاريع الثقافية في المدن التونسية المختلفة، وانطلقت أولى دوراته التدريبية في الخامس من أذار/ مارس.

كما أعلنت مؤسسة المورد الثقافي عن إطلاق جائزة المخرج المسرحي التونسي الراحل عز الدين قنون والبالغ قيمتها 10000 دولار أمريكي تقدّم لمخرج مسرحي عربي عن مجمل أعماله السابقة، وذلك في شكل منحة لإنتاج عرض مسرحي جديد. وفي المجال التعليمي فقد تم تفعيل قرار منع النقاب في المؤسسات التربوية في شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

التعاون الدولي والاتفاقيات الثقافية

أعلنت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (أليسكو) رسمياً اختيار مدينة صفاقس التونسية عاصمة للثقافة العربية لعام 2016، وصفاقس هي ثاني أكبر المدن التونسية وعرفت حديثاً بأنها عاصمة الجنوب التونسي.

كما قام البرنامج الإقليمي "ثقافة ميد" Med Culture بعقد لقاء مع ممثلي السلطات التونسية المعنية للتشاور بشأن القطاع الثقافي في عدة نقاط منها التعليم والتدريب المهني والتشغيل في المجالات الثقافية والفنية وتحسين الهياكل المؤسسية والتعاون والتشارك الموارد.

⁶ للاطلاع على التقرير <https://rsf.org/index2014/ar-index2014.php>

⁷ لقراءة البيان <https://www.hrw.org/ar/news/2015/05/13/269896>

الجزائر

التطورات السياسية والحكومية

قام الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بإجراء تعديل وزارى في شهر أيار/مايو 2015 وشمل تسع وزارات منها وزارة الثقافة التي تسلمها عز الدين ميهوبي. ثم جاء التعديل الثاني في شهر تموز/يوليو وشمل ثلاث وزارات منها وزارة الشباب. وفي شهر آب/أغسطس طرح الرئيس الجزائري مسودة تعديلات دستورية جديدة أعاد بموجبها تحديد مدة العهدة الرئاسية بولابيتين فقط، بعد أن عدلها عام 2008 ليُسمح له بالترشح لولاية رئاسية ثالثة في انتخابات 2009. وجاء ضمن الدستور الجديد أيضاً أن المصالحة الوطنية جزء من ثوابت الأمة، وشدد على حرية ممارسة الشعائر الدينية، كما نص على أن "حرية الصحافة مضمونة وغير مقيدة بأي شكل من أشكال الرقابة الردعية المسبقة".

من ناحية أخرى فقد منعت السلطات الجزائرية في شباط/فبراير 2015 أحزاب المعارضة السياسية من عقد مؤتمر سياسي حول نظام الانتخابات في الجزائر.

كما تراجعت مداخل الجزائر بنسبة 45.47% في الأشهر الخمسة الأولى من 2015 التي تعتمد بنسبة 59% على تصدير النفط والغاز مما أجبرها على اتباع سياسة التقشف.

الحرية العامة والمجتمع المدني

عرضت عدة مؤسسات حقوقية⁸ ومدنية تقريراً ميدانياً في شهر أيلول/سبتمبر يوضح اختفاء ثلثي جمعيات المجتمع المدني التي أحصتها وزارة الداخلية الجزائرية عام 2011.

انطلقت تظاهرات **قسنطينة عاصمة الثقافة العربية** لعام 2015 في 16 نيسان/مايو، وخصصت الحكومة الجزائرية أكثر من 400 مليون دولار لإنجاز حوالي 100 مشروع بقسنطينة، ومن بينها مشاريع لإنجاز 25 منشأة فنية ثقافية جديدة و74 مشروعاً لإعادة الاعتبار للتراث والأماكن الأثرية وواجهات المدينة.

انعقدت الدورة الثامنة من **مهرجان وهران الدولي للفيلم العربي** في 3 حزيران/يونيو ولمدة عشرة أيام بمشاركة من 17 دولة عربية وتركيا كضيفة شرف، وذلك بعد أن تم إلغاء هذه الدورة في عام 2014 بسبب مشكلات عصفت بالتظاهرة مما أدى إلى تأجيلها ثم إلغائها.

من ناحية أخرى فقد تم توسيع إطار تدريس اللغة الأمازيغية لتشمل 20 ولاية في عام 2015، بعدما كان تدرسيها محصوراً في 11 ولاية، ومع نهاية العام قامت مؤسسة اليونسكو بضم احتفالات رأس السنة الأمازيغية إلى قائمة التراث العالمي اللامادي.

دخل المرسوم التنفيذي المتعلق بالحماية والخدمات الاجتماعية للفنان والمؤلف حيز التنفيذ في شهر شباط/فبراير، بتوزيع بطاقات خاصة للفنانين للمرة الأولى بعد مرور عام كامل على المصادقة على المرسوم.

صادق البرلمان الجزائري في 4 أيار/مايو على مشروع قانون "سوق الكتاب"، ويتوجب الحصول بفعل هذا القانون على ترخيص من وزارة الثقافة قبل نشر أو طباعة أو استيراد الكتب أو حتى تنظيم جلسة لبيعها، ويفرض القانون غرامات مالية على المخالفين تصل إلى مليون دينار جزائري. أثار هذا القانون جدلاً واسعاً بين المثقفين واعتبره البعض تضييقاً على النشر وفرض رقابة خاصة في إطار سعي السلطة لتقويض مساحات الحرية، بينما أكدت وزارة الثقافة أن الهدف من هذا القانون هو تنظيم قطاع النشر، وإخراجه من حالة الفوضى التي يغرق بها.

انتفض في شهر أيار/مايو عدد من مثقفي الجزائر للمطالبة بفتح تحقيق في قضايا الفساد في القطاع الثقافي، واتهمت الأمانة العامة لحزب العمال لوبيزة حنون وزيرة الثقافة نادية لعبيدي بتبيد المال العام، ونشر عدد من المواقع الاخبارية الجزائرية أن الوزيرة نادية لعبيدي رفعت دعوى قضائية ضد زعيمة حزب العمال لوبيزة حنون. ما تسبب في توسيع رقعة الخلاف ليتعداه ويصبح قضية سياسية. وقالت بعض الأطراف إن هذه الاتهامات كانت وراء استقالة وزيرة الثقافة نادية لعبيدي إلا أن الحكومة قدمتها كإقالة.

وعلى إثر التعديل الحكومي تسلم عز الدين ميهوبي منصب وزارة الثقافة، وأعلن في نهاية الشهر الخامس أن دائرته الوزارية ستدرج بنداً في الاتفاقيات لتمويل الأعمال السينمائية، ويعطى التحضير لإدخال هذا البند للجهة الممولة الحق في العلم المسبق بالمشاركة في المهرجانات، حتى يكون للوزارة الحق في التحفظ على المشاركة مما قد يتسبب في الإضرار بمصالح البلاد وسياساتها الخارجية.

وتزامن تصيب الوزير الجديد مع ما أسمته الحكومة بسياسة التقشف التي طالت القطاع الثقافي بعد بداية انهيار أسعار النفط. وتحدث الوزير عن الوضعية الصعبة التي يمر بها القطاع وكذلك عن "ترشيد النفقات" من خلال تقليص عدد أيام المهرجانات وجمع مهرجانيين في مهرجان واحد وتوقيف عدة مشاريع تتعلق ببناء هياكل ثقافية كقاعة العروض الكبرى لولاد فايت والمعهد العالي للتكوين السمعي البصري وفنون العرض والمعهد الجهوي الخاص بالتكوين الموسيقي .. الخ.

هذا وقد اتهمت عدة منظمات حقوقية منها هيومن رايتس ووتش السلطات الجزائرية بقمع الصحفيين والنشطاء بين الحين والآخر، بينما احتلت الجزائر المرتبة 119 من أصل 180 دولة في مجال حرية الصحافة والنشر بحسب التقرير الصادر عن منظمة

⁸ من هذه المؤسسات: اللجنة الدولية لتنمية الشعوب، منظمة العفو الدولية الجزائرية، والرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان.

"مراسلون بلا حدود" في أيار / مايو 2015، عن حرية الصحافة والنشر لعام 2014. وأعلنت محكمة المغير في 26 أيار/مايو بمحافظة الوادي براءة رسام الكاريكاتير الطاهر جحيش من تهمة الإساءة للرئيس بوتفليقة. أصدر الرئيس الجزائري قراراً في شهر تشرين الأول/أكتوبر بإنشاء "هيئة المراقبة على شبكة الانترنت"، الأمر الذي فهم على أنه محاولة للتجسس على المواطنين، ولكن وزارة العدل أوضحت أن هدفها المساهمة في مكافحة الإرهاب، ومتابعة كل الجرائم التي تصنف في إطار تهديد أمن الدولة والجريمة العابرة للحدود. وقامت قوات الأمن الجزائرية في تشرين الأول/أكتوبر بإغلاق قناة الوطن التلفزيونية وحجز أجهزتها بأمر من وزارة الاتصال على خلفية بث برنامج هدد خلاله إسلامي رئيس الجمهورية. كما تم احتجاز الصحفي حسان بو راس المعروف بانتقاده للحكومة الجزائرية بتهمة "إهانة مؤسسات الدولة" و"الاعتداء بغرض قلب نظام الحكم". وقد أحدثت الموافقة المبدئية للمخرج الجزائري لباس سالم للمشاركة بفيلمه الأخير «الوهراني» (2014) في «مهرجان أسدود السينمائي الإسرائيلي» جدلاً كبيراً في الأوساط الثقافية والإعلامية قبل أن ينسحب من المشاركة مقمداً اعتذاراً مكتوباً لكل الفلسطينيين والجزائريين.

التعاونات الإقليمية والاتفاقيات الثقافية

صادقت الجزائر في شهر نيسان/أبريل على اتفاقية اليونسكو لدعم وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، الاتفاقية التي تلزم إدراج الثقافة في التنمية الاقتصادية وضمان مشاركة أكبر للمجتمع المدني وحماية الأقليات الثقافية. كما تم توقيع عشر اتفاقيات ومذكرات تفاهم وبرامج تنفيذية بين الجزائر وإيطاليا في مجال الشباب وحماية البيئة والتنمية المستدامة وبروتوكول تنفيذي للتعاون العلمي والتكنولوجي للفترة الممتدة بين 2016 و2018 والتوقيع على برنامج تنفيذ اتفاق التعاون الثقافي بين البلدين للفترة 2015-2018 في مجال المحافظة على الممتلكات الثقافية وترميمها. وتم التوقيع في شهر نيسان/أبريل على اتفاق تعاون علمي وتربوي حول الحفاظ على التراث الثقافي بين المدرسة الوطنية لحفظ وترميم الممتلكات الثقافية وجامعة باريس الثامنة. ويرمي هذا الاتفاق إلى تكثيف التعاون العلمي بين الجامعتين في المجال الرقمي والتوثيق وتأمين الممتلكات الثقافية.

السودان

التطورات السياسية والحكومية

أعلنت اللجنة العليا للانتخابات في السودان في 27 أبريل/نيسان 2015 فوز عمر البشير بولاية جديدة مدتها أربع سنوات بعد أن حصل على 94 بالمائة من أصوات الناخبين السودانيين. وكان الاتحاد الأوروبي ومجموعة التروكا والاتحاد الأفريقي قد أصدروا بيانات أكدوا فيها أن الوضع غير مناسب في السودان لإجراء انتخابات ذات مصداقية وجديرة بالثقة. كما تمت مقاطعة الانتخابات من كافة أحزاب المعارضة السياسية الرئيسية السودانية باستثناء الحزب الاتحادي الديمقراطي. وقد استطاع الرئيس السوداني حضور مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في جنوب أفريقيا والعودة إلى الخرطوم رغم وجود أمر قضائي يتعلق بوجوب تسليم البشير إلى محكمة الجنايات الدولية، وكان قد صدر هذا القرار بحقه في عام 2009 بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية.

هذا وقد كان المجلس الوطني السوداني (البرلمان) قد أقر في كانون الثاني/يناير 2015 تعديلات على الدستور عززت صلاحيات جهاز الأمن الوطني والمخابرات، الذي يشرف على القتال مع مسلحين مناوئين للنظام في مناطق عدة من السودان، كما أتاحت للرئيس عمر البشير تعيين الولاة بدلاً من انتخابهم ومؤخراً دعا الحزب الحاكم لمؤتمر حوار وطني مع أحزاب المعارضة إلا أن هذا المؤتمر الذي بدأ في 10 أكتوبر/ تشرين الأول لم ينتج عنه أية انفراجات سياسية.

ومؤخراً دعا الحزب الحاكم لمؤتمر حوار وطني مع أحزاب المعارضة إلا أن هذا المؤتمر الذي بدأ في 10 أكتوبر/ تشرين الأول لم ينتج عنه أية انفراجات سياسية كما أن الوضع الإنساني المتفاقم في السودان يشغل منظمات حقوق الإنسان الدولية بسبب موجات النزوح الكبيرة نتيجة الصراعات المسلحة الممتدة على معظم أراضي السودان، وصدر تقرير عن منظمة هيومن رايتس ووتش بتاريخ 11 فبراير¹⁰، مؤكداً تورط الحكومة السودانية في التستر على انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

⁹ لقراءة التقرير <https://index.rsf.org/#/>

¹⁰ لقراءة التقرير <https://www.hrw.org/ar/news/2015/02/11/266730>

الحريات العامة والمجتمع المدني

احتلت السودان المرتبة 174 عالمياً و20 عربياً حسب تصنيف "مراسلون بلا حدود" لمدى احترام حرية الصحافة عن العام 2014. أصدر اتحاد الصحفيين السودانيين بياناً رفض فيه مصادرة جهاز الأمن والمخابرات 10 صحف وتعليق صدور 4 منها، ومنذ بداية عام 2015 صودرت ما لا يقل عن 16 صحيفة في 42 مناسبة مختلفة من قبل جهاز الأمن والمخابرات. وخضع نحو 21 صحفياً للاستجواب من قبل الشرطة وجهاز الأمن. بينما أغلقت مقرات ثلاث من منظمات المجتمع المدني الرئيسية، وتعرض خمس منظمات أخرى للتهديد الوشيك بالإغلاق. وفي 16 فبراير/شباط، صادر عملاء جهاز الأمن والمخابرات جميع أعداد 14 صحيفة من المطابع. فيما يبرر جهاز الأمن هذه الخطوة باتهامه بعض الصحف بتجاوز "الخطوط الحمراء" ونشر أخبار تؤثر على الأمن القومي للبلاد. وفي شهر سبتمبر/أيلول صادرت الحكومة السودانية عدداً من صحيفة "الخرطوم" وبعدين من صحيفة "السوداني" دون ابداء أسباب المصادرة.

بالإضافة إلى ذلك فقد أصدرت وزارة الثقافة في الشهر الأول من العام الحالي قراراً بسحب ترخيص اتحاد الكتاب السودانيين، معللة ذلك بوجود مخالقات في النظم واللوائح التي تحكم عمل الجمعيات الثقافية بالبلاد. وقدم الاتحاد استئنافاً واعتراضاً على القرار إلى الجهات المختصة ليأتي الرد في شهر نيسان/إبريل برفض الاستئناف وتأييد القرار المسجل بإلغاء تسجيل الاتحاد. وفي حين اعتبرت شبكة الصحفيين السودانيين أن القرار لا ينفصل عن الهجمة المستمرة ضد حرية التعبير من قبل الأجهزة الأمنية، نفى وزير الثقافة وجود أبعاد سياسية لإغلاق اتحاد الكتاب السودانيين.

رفضت الإدارة العامة للمصنفات الأدبية والفنية في تشرين الأول/أكتوبر عرض عدة كتب بمعرض الخرطوم الدولي للكتاب، منها "بستان الخوف" لأسماء عثمان الشيخ، و"أسفل قاع المدينة" لإيهاب عدلان، و"ساعي الريال المقدود" لمبارك أردول، و"سيرة قدرة" لمحمد خير عبد الله، وكتابي "سوق الدعارة المقنعة" و"هل أخطأ السلف" لمحمد بدوي مصطفى. كما صادرت الأجهزة الأمنية رواية "أنا والرئيس.. أسرار المرايا وجنون الياسمين" للكاتب فايز الشيخ السليك من المكتبات في بداية تشرين الأول/نوفمبر 2015.

من ناحية أخرى عاودت جائزة الطيب صالح العالمية للإبداع الكتابي منح جوائزها بعد أن حُجبت في العام الماضي، ففي الثاني والعشرين من شهر شباط/فبراير أعلنت جوائز الدورة الخامسة، وتم ادخال مضمار الشعر للتنافس بجانب القصة القصيرة والرواية.

كما تستمر أمانة مشروع خارطة السودان الثقافية¹¹ في عقد اجتماعاتها، في ظل استنكار قطاع واسع من المثقفين الذين يرون أن الحكومة تعيد تشكيل خارطة السودان الثقافية وفقاً لأيديولوجيتها التي تركز على العنصرين العربي والإسلامي للهوية السودانية متجاهلة العناصر الأخرى. يُذكر أن المشروع يهدف لتوثيق التنوع الثقافي السوداني المادي واللامادي.

التعاونات الإقليمية والاتفاقيات الثقافية

في بداية الشهر الخامس بدأت البعثة القطرية لأهرامات السودان أعمالها بمنطقة البجراوية، وتستهدف ترميم وتأهيل أكثر من 40 هرمًا خلال المرحلة الأولى في إطار خطة المشروع الممتدة حتى العام 2022.

سوريا

التطورات السياسية والحكومية

دخل الصراع الدائر في سوريا عامه الخامس في آذار 2015، وازداد تجذراً وتعقيداً مع انتفاء أي أمل بحلول سياسية قريبة، وتصاعد العنف والقتال في سائر البلاد بين عدة قوى وميليشيات مختلفة، كالجيش السوري التابع للنظام الحاكم والميليشيات التي تسانده (حزب الله، الحرس الثوري الإيراني، ميليشيا أبو الفضل العباس وغيرها) إضافة إلى قوى المعارضة المسلحة وميليشيات الأحزاب الكردية وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، ولكل من هذه القوى مناطق سيطرة جغرافية بحيث أصبحت سوريا تبدو وكأنها مقسمة بين هذه القوى المتحاربة والتي تستهدف بعضها كما تستهدف المدنيين غير الموالين لتوجهاتها في أغلب الأحيان، فقد صنف مؤشر السلام العالمي¹² 2015 سوريا في المرتبة 162 والأخيرة عالمياً كأكثر دولة تفتقر للسلام في العالم للعام الثاني على التوالي.

¹¹زيارة موقع المشروع <http://cm.sd/herit.html>

¹² للاطلاع على التقرير http://economicsandpeace.org/wp-content/uploads/2015/06/Global-Peace-Index-Report-2015_0.pdf

وفي أيلول/سبتمبر بدأ التدخل الروسي المباشر لدعم النظام الحاكم المتمثل بالضربات الجوية التي تستهدف داعش بحسب تصريحاته الرسمية، بينما تتهم المعارضة المسلحة التدخل الروسي باستهدافها أيضاً. وفي تشرين الثاني/نوفمبر بدأت الغارات الجوية الفرنسية في الشمال السوري مستهدفةً داعش، وبهذا انضمت لقوات التحالف التي تهاجم داعش جواً. نتيجة لذلك فقد استمرت ظروف العمل الثقافي بالتدهور عاماً بعد عام، وحافظت على السمات العامة التي كانت عليها في الأعوام الأخيرة، وهي عمل ثقافي حكومي بالحدود الدنيا ضمن المناطق التي يسيطر عليها النظام السوري، وعمل مدني إغاثي وثقافي في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة بشكل يتضاءل باستمرار. إضافة إلى انعدام تام لأي شكل من أشكال العمل الثقافي أو المدني في المناطق التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية، يترافق ذلك مع موجة هجرة ونزوح كبيرة جدا تضمنت عدداً كبيراً من الفنانين والمثقفين السوريين الذين تمركز عمل جلهم في دول الجوار. نتيجة لانتقال قسم كبير من النشاط الثقافي السوري إلى الدول المجاورة، فقد أصبحت مدن مثل عمان وبيروت واسطنبول تشهد حركة ثقافية سورية منتظمة (موسيقا، مسرح، فن تشكيلي، سينما...إلخ) إضافة إلى تأسيس العديد من المبادرات والجمعيات التي تعنى بالإغاثة والتنمية والتعليم، وقد ساهمت هذه المبادرات بتأسيس مراكز ونوادٍ ثقافية، ومدارس ومناهج تعليمية. ولكن من الملاحظ أن هذا الدور بدأ بالتراجع شيئاً فشيئاً مقارنة بعام 2014، وذلك بسبب تضيق دول الجوار على حركة السوريين وصعوبة تجديد اقاماتهم، إضافة إلى أن جزء كبير من الفنانين استطاع الاستقرار في أوروبا خلال الفترة الأخيرة.

الحرية العامة والمجتمع المدني

احتلت سوريا المرتبة الأخيرة عربياً والمرتبة 177 دولياً في مجال حرية الصحافة والتعبير بحسب تصنيف مؤسسة "مراسلون بلا حدود" عن العام 2014¹³، ووثقت الشبكة السورية لحقوق الانسان اعتقال 57 فناناً سورياً، 50 منهم لدى القوات الحكومية، ومقتل 22 فناناً، 17 منهم على يد القوات الحكومية على مدى سنوات الصراع. وكمثال على الانتهاكات الإعلامية سجل مركز السوري للحرية الصحفية في الربع الثالث فقط 4¹⁴ من العام وقوع 49 انتهاكا بحق الإعلاميين والمراكز الإعلامية، منها 17 حالة قتل، و10 حالات اعتقال وخطف، ارتكب النظام السوري نصف هذه الانتهاكات، وجبهة النصرة 4، وداعش 3 انتهاكات، ونسبت 8 اعتداءات لجهات مجهولة، وذكر التقرير حدوث 7 حالات إطلاق سراح لإعلاميين. كما فاز بجائزة اليونسكو لحرية الصحافة لعام 2015 مدير المركز السوري للإعلام وحرية التعبير مازن درويش الذي كان معتقلاً لدى النظام السوري.

وقامت نقابة الفنانين السوريين في شهر تموز/يوليو بفصل 73 فناناً وفنانة بحجة عدم دفع الاشتراكات السنوية، بعضهم في معتقلات النظام منذ سنوات، وشملت هذه القائمة الفنانين السوريين المعارضين للنظام السوري.

أصدر معهد الأمم المتحدة للتدريب والأبحاث في شباط/فبراير تقريره حول التراث الثقافي المادي السوري¹⁵ الذي يظهر الدمار الكامل لـ 24 موقعاً أثرياً والأضرار الجسيمة لـ 104 مواقع وتضرر ما لا يقل عن 150 موقعاً آخر ينسب متفاوتة. وكان برلمان الاتحاد الأوروبي قد أعلن في 30 نيسان/أبريل أنه صادق على قرار بالقضاء على سوق الآثار التي سرقها تنظيم الدولة الإسلامية، وفي أيار/مايو سيطر التنظيم على مدينة تدمر الأثرية ورفع رايته على آثارها التاريخية، وبحسب المرصد السوري لحقوق الانسان قام التنظيم بتفخيخ المواقع الأثرية فيها، كما قام سلاح الجو الحكومي بتنفيذ ما لا يقل عن 15 غارة على المدينة.

نظم مكتب اليونسكو في بيروت دورة تدريبية حول حماية التراث المنقول أثناء وبعد الصراع وحماية المتاحف من النهب في كانون الثاني/يناير بمشاركة خبراء من المديرية العامة للآثار والمتاحف في سوريا، بالإضافة إلى اليونسكو والإنتربول والمجلس الدولي للمتاحف ومنظمة الدرع الأزرق الدولية.

من ناحية أخرى فقد أعلنت اليونسكو أن هناك دراسات تشير إلى وجود فجوة تعليمية بلغت 70 بالمئة بالنسبة للجنين السوريين الشباب وأن أكثر من 3 ملايين طفلاً وشاباً اضطروا إلى ترك مدارسهم في سوريا. فقامت المنظمة بإطلاق برنامج "سد الثغرات التعليمية لدى الشباب" في شباط/فبراير وهو مشروع يمتد لعامين ويهدف إلى دعم الوصول إلى التعليم الثانوي والتعليم العالي، تدريب المعلمين، إضافة إلى زيادة قدرة التحمل للأنظمة التربوية في الدول المعنّية، وبشكل خاص سوريا، الأردن، لبنان، والعراق. وقد أوضح تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش في تشرين الثاني/نوفمبر أن 400 ألف طفل سوري لاجئ في تركيا لا يذهبون إلى المدرسة¹⁶

في سياق متصل ألغى ما يُعرف بـ ديوان التعليم في تنظيم الدولة الإسلامية نهاية العام الماضي العديد من المواد التعليمية ضمن المناطق الخاضعة لسيطرته منها التربية الفنية والتاريخ والرياضة والفلسفة والتربية الدينية. وأصدر في آذار/مارس تعميماً يتضمن

¹³ للاطلاع على ال تقرير <https://rsf.org/index2014/ar-index2014.php>

¹⁴ للمزيد من التفاصيل <http://ayyam.org/archives/136511>

¹⁵ للاطلاع على التقرير <https://www.unitar.org/unosat-report-damage-cultural-heritage-sites-syria-calls-scaled-protection-efforts>

¹⁶ لمطالعة التقرير <https://www.hrw.org/ar/news/2015/11/08/283228>

الزامية التعليم من الصف الأول للصف التاسع وزعه ضمن المناطق الخاضعة لسيطرته التي لا تقل عن ثلث الأراضي السورية، كما تضمن البيان تهديداً بالعقوبة والمساءلة للأهالي الذين يرفضون إرسال أبنائهم إلى مدارس التنظيم. كما أصدرت هيئة التربية التابعة للإدارة الذاتية الكردية في سوريا، منهاج التدريس الجديد القاضي بتعليم التلاميذ من الصف الأول وحتى الصف الثالث باللغة الكردية على أن يتم إدخال اللغة العربية في مرحلة الصف الرابع إلى المنهاج، كما اتخذت الإدارة الذاتية للمناطق الكردية قراراً بمنع المعلمين العرب والترکمان من التدريس في المدارس.

العراق

التطورات السياسية والحكومية

مع نهاية عام 2015 ما يزال الوضع الأمني والسياسي في العراق مضطرباً، حيث يعتبر العراق ساحة معارك بين عدة أطراف تصدها داعش وميليشا الحشد الشعبي وقوات البشمركة. حيث مر عام ونصف على سيطرة داعش على مدينة الموصل ومناطق أخرى من العراق، حيث وصلت سيطرة داعش إلى 40% من الأراضي العراقية حتى منتصف عام 2015 وتراجعت إلى 17% مع نهاية العام. وبحسب البيان الصادر في شهر حزيران/يونيو عن بعثة الأمم المتحدة¹⁷ فإن تنظيم داعش مستمر في تدمير حياة ملايين العراقيين بارتكابه الفظائع والجرائم لا سيما ضد الأقليات، قد يرقى بعضها إلى مستوى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وعلى الطرف المقابل فقد مر عام ونصف أيضاً على تأسيس ميليشا الحشد الشعبي الشيعي وبحسب تقرير هيومن رايس ووتش في آذار/مارس فإن الميليشا ارتكبت انتهاكات بحق المدنيين من خطف واعدامات ميدانية وتدمير متعمد للممتلكات المدنية. كما كانت هيومن رايس ووتش قد أصدرت في شباط/فبراير تقريراً أذنت من خلاله الانتهاكات التي ترتكبا عناصر/البشمركة/ القوات الكردية في العراق ضد العرب جاء فيه: "أن القوات الكردية العراقية احتجزت آلاف العرب في مناطق بشمالي العراق، كما منعت العرب الذين شردهم القتال من العودة إلى ديارهم، إضافة إلى حرق وتدمير العديد من القرى العربية. كما صرحت مؤخراً منسقة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق أن الأزمة الإنسانية في العراق هي واحدة من أكثر الأزمات تعقيداً وتفجراً من أي مكان في العالم ومن المتوقع أن يكون 10 ملايين شخصاً في حاجة للمساعدة مع نهاية 2015. أقر رئيس الجمهورية فؤاد معصوم بتاريخ في آب/أغسطس قانون "الأحزاب السياسية"، في حين فشل البرلمان على جلسات متتالية من اقرار قانوني "العفو العام" و"الحرس الوطني" بسبب خلافات ضمن القوى السياسية المتواجدة على الساحة حول بعض بنود القانونيين.

الحريات العامة والمجتمع المدني

يأتي موضوع التراث العراقي الذي يتم انتهاكه يومياً كحالة ملحة وعاجلة، فقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً "حماية الارث الثقافي العراقي" وأشار القرار إلى العدد المتزايد للاعتداءات المتعمدة والتهديدات التي تستهدف الارث الثقافي، كما أصدر مجلس المتاحف العالمي في حزيران/يونيو "قائمة طوارئ حمراء" لمساعدة السلطات على تحديد الآثار العراقية المعرضة لخطر النهب والتصدير بشكل غير قانوني. وكان برلمان الاتحاد الأوروبي قد أعلن في أبريل/نيسان عن المصادقة على قرار بالقضاء على سوق الآثار التي سرقها تنظيم "داعش" من العراق. كما أطلقت اليونسكو مبادرة "متحدون مع التراث" لصيانة وحماية الآثار العراقية، فيما منحت اليابان مليون ونصف المليون دولار للمنظمة من أجل دعم هذه المبادرة. كما فتح متحف الناصرية ثاني أكبر متاحف العراق أبوابه للزائرين في 30 آذار/مارس وهي المرة الأولى منذ إغلاقه عام 1991. وعلى صعيد آخر فقد تظاهر المئات من المدرسين وطلبة الفنون في وسط بغداد في تشرين الثاني/نوفمبر احتجاجاً على قرارات صادرة من وزارة التربية تقضي بفصل الطلبة الذكور عن الإناث إضافة لعدم السماح للمدرسين الذكور بتدريس الإناث وكذلك بالنسبة للمدرسات أيضاً، وبدأ تطبيق القرار بمعهد الفنون الجميلة. وقد احتل العراق المركز 156 دولياً و13 عربياً في مجال احترام حرية الصحافة بحسب تصنيف منظمة "مراسلون بلا حدود" للعام 2014¹⁸. وبحسب الجمعية العراقية للدفاع عن حقوق الصحفيين فإن حالات اعتقال وقتل واعتداء واختطاف تعرض لها الصحفيون في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة العراقية خلال عام 2015. وفي أيلول/سبتمبر أطلق [مركز جينف الدولي للعدالة](#) نداء طالب فيه بالضغط على السلطات العراقية لإطلاق سراح النشطاء الذين تعرضوا للاختطاف نتيجة مشاركتهم في الحركة الاحتجاجية التي شهدتها العراق، مشيراً إلى ان النشطاء يتعرضون لمضايقات وتهديدات. وعلى الطرف الآخر فقد أعدمت داعش الصحفي جلاء العبادي في تموز/يوليو في مدينة الموصل بتهمة تسريب معلومات إلى وسائل الإعلام. وأعدمت أيضاً في أيلول/سبتمبر يحيى عبد الحميد مدير إذاعة "الرشيدي" بتهمة التعاون مع الأجهزة الأمنية للحكومة العراقية.

¹⁷ لزيارة الموقع http://www.uniraq.org/index.php?option=com_k2&view=item&id=3914:2015-06-11-09-32-42&Itemid=556&lang=ar

¹⁸ لقراءة التقرير <https://index.rsrf.org/#/>

هذا وقد صادق مجلس النواب العراقي على قانون الاعلام الجديد «شبكة الاعلام العراقي» في حزيران/يونيو، وعارضه "اتلاف دولة القانون" الذي يتزعمه نوري المالكي من مبدأ أن تعديلات جوهرياً أدخلت على نصوصه، في حين اعتبر المؤيدون للقانون أنه يعزز الديمقراطية في العراق، ويرفع الوصاية الحكومية على الاعلام كونه أناة مسؤولة متابعته بمجلس النواب وكانت شبكة الاعلام العراقي هي البديل عن وزارة الاعلام التي حلها الاحتلال الأمريكي عام 2003.

كما انطلقت أعمال المؤتمر الأول لدائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء حول تعزيز دور المنظمات في البرنامج الحكومي والذي أقيم في حزيران/يونيو بحضور المنظمات الدولية والمحلية العاملة في العراق، وتم التأكيد على أن تكون الشراكة بين الدولة والمنظمات غير الحكومية هي القاعدة الصلبة التي يبنى عليها المجتمع المدني في العراق. من ناحية أخرى فقد أعلنت ناشطات عراقيات في العاصمة العراقية بغداد في حزيران/يونيو عن تشكيل تجمع «نساء لعراق مدني» يهدف إلى نشر الثقافة المدنية في العراق وصيانة حقوق الإنسان وإبعاد الدين عن السياسة، والفصل بين السلطات والتكفل بحرية التعبير.

أما في إقليم كردستان العراق فقد قامت السلطات في وزارتي الأوقاف والثقافة بمنع تداول عدد من الكتب لعشرات المؤلفين كابن تيمية وناصر الدين الألباني، وقد تم تبرير ذلك بأن الهدف من هذا القرار هو حماية الشباب من التأثير بالفكر المتطرف.

التعاونات الدولية والاتفاقيات الثقافية

تسلمت وزارة السياحة والآثار العراقية في شهر تموز/يوليو أكثر من 700 قطعة أثرية كانت مسروقة وتم تهريبها بطرق غير شرعية، استردتها وزارة الخارجية العراقية عبر سفارات العراق في الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا والأردن.

فلسطين

التطورات السياسية والحكومية

تم الاعتراف بدولة فلسطين من قبل السويد في نهاية العام الماضي، وقام الفاتيكان في أيار/مايو 2015 بالاعتراف بدولة فلسطين أيضاً في اتفاقية جديدة تنص على تحويل العلاقات الدبلوماسية من منظمة التحرير الفلسطينية إلى دولة فلسطين. كما أعلن الناطق الرسمي باسم المحكمة الجنائية الدولية عن انضمام فلسطين رسمياً إلى المحكمة بصفة عضو كامل الحقوق ودخلت الاتفاقية بكامل بنودها حيز التطبيق بالنسبة لفلسطين بما في ذلك حقوق وواجبات الدولة العضو. من ناحية أخرى أعلن المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية في آذار/مارس تعليق التنسيق الأمني مع الاحتلال الإسرائيلي، كرد على قيام إسرائيل بقطع تحويلات عائدات الضرائب إلى السلطة الفلسطينية التي تعد أحد مصادر تمويلها الأساسية. وقامت السلطات الإسرائيلية ابتداء من أيار/مايو بتطبيق قرار يمنع العمال الفلسطينيين داخل الخط الأخضر من الصعود في الحافلات الاسرائيلية العامة والحافلات التي تقل المستوطنين للوصول إلى أماكن عملهم والعودة إلى منازلهم بحجج أمنية. وفي تشرين الأول/أكتوبر اندلعت عدة مواجهات واسعة بين شباب فلسطينيين وجنود الاحتلال في القدس الشرقية ومحيطها، وفي العديد من مدن وبلدات وقرى الضفة الفلسطينية المحتلة، أطلق عليها اسم "انتفاضة السكاكين"، اندلعت شرارة هذه المواجهات من المسجد الأقصى بسبب منع جنود الاحتلال المصلين الفلسطينيين من الوصول إلى حرم المسجد. أعلن مجلس الوزراء مع نهاية عام 2015 الموازنة العامة لدولة فلسطين للسنة المالية 2016، وقد بلغت موازنة وزارة الثقافة المقررة للأنشطة والبرامج 750 ألف شيكل أي ما يعادل 190 ألف دولار.

الحريات العامة والمجتمع المدني

قام رئيس الوزراء رامي الحمد الله بإصدار قرار خاص بتعديل نظام الشركات غير الربحية رقم (8) لعام 2015¹⁹ والذي يحظر عليها الحصول على أي تمويل خارجي قبل أخذ الموافقة المسبقة من رئاسة الوزراء. وقد قوبل القرار باحتجاج واسع من قبل مؤسسات المجتمع المدني كونه يقوض من الحريات العامة للجمعيات ومنظمات المجتمع المدني. احتلت فلسطين الترتيب 140 دولياً بحسب تصنيف مؤسسة "مراسلون بلا حدود" حول الحريات الصحفية وحرية التعبير للعام 2014²⁰. وبحسب المركز الفلسطيني للتمية والحريات الاعلامية فإن العام 2015 شهد أكثر من 450 انتهاكاً ضد الحريات الإعلامية في فلسطين، ارتكبت قوات الاحتلال معظمها وخطرها، علماً أن أكثر من 100 انتهاك ارتكبتها قوات الاحتلال خلال شهر تشرين الأول/نوفمبر.

من ناحية أخرى قامت السلطات الإسرائيلية في حزيران/يونيو بإغلاق فضائية "فلسطين 48"، التابعة للتلفزيون الرسمي الفلسطيني "فلسطين" وتعتبر أول فضائية تشرف عليها السلطة الفلسطينية وتختص بشؤون الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. كما ألغى

¹⁹ لمطالعة القرار http://www.palestinecabinet.gov.ps/WebSite/Upload/Decree/GOV_17/28072015120926.pdf

²⁰ لمطالعة التقرير <https://index.rsf.org/#/>

وزير "التربية" الإسرائيلي التمويل الحكومي لمسرحية "الزمن الموازي" التي تقدمها فرقة الميدان الفلسطينية، والمأخوذة عن قصة حياة الأسير الفلسطيني وليد دقة. وأصدرت قوات الاحتلال قرارين بإغلاق اذاعات فلسطينية لمدة 6 أشهر، الأول لإذاعة منبر الحرية، والثاني لإذاعة الخليل الفلسطينية.

وأعلنت وزارة التربية والتعليم الفلسطينية عن سعيها إلى تغيير النظام التعليمي كله بنحو جذري وتدرجي، بعد تقرير صحفي نشر في صحيفة "هآرتس" نهاية شهر نيسان/ أبريل يذكر أن عدد الطلاب الذين يدرسون المنهاج الإسرائيلي ارتفع خلال أربعة أعوام دراسية بنسبة 60%.

هذا وقد أعلنت شبكة الفنون الأدائية الفلسطينية عن انطلاقها رسمياً في حزيران/ يونيو، والتي تضم مجموعة من المؤسسات الفنية والثقافية في فلسطين وهي: فرقة الفنون الشعبية الفلسطينية ومركز الفن الشعبي من البيرة، مسرح الحارة من بيت جالا ومؤسسة أيام المسرح من غزة ومسرح نعم من الخليل ومسرح الحرية من جنين ومسرح عشثار وجمعية الكمنجاتي ومؤسسة عبد المحسن القطان من رام الله، ومعهد إدوارد سعيد الوطني للموسيقى ومعهد المانيفيكات من القدس ومدرسة سيرك فلسطين من بيزريت. ومن المتوقع أن تقوم إدارة الشبكة لاحقاً بفتح باب العضوية لمؤسسات أخرى وجديدة لتوسيع نطاق العمل والمشاركة.

كما شهدت مدينة حيفا انطلاق أول وكالة مهنية مجتمعية لتمثيل وترويج الفنانين في فلسطين. تحمل الوكالة اسم "وكالة تمثيل الفنانين" وتعمل على تمثيل وترويج وتسويق الفنانين الفلسطينيين مهنيًا، وعلى زيادة فرص العمل والمشاركة في المهرجانات والأنشطة والإنتاجات المحلية والعالمية، بالإضافة إلى تقديم خدمات استشارة مهنية في مجالات التسويق والظهور الإعلامي. وأطلقت أيضا جمعية الثقافة العربية مشروع "عمل فني" بهدف زيادة فرص العمل والتسويق وبناء القدرات وتحسين ظروف العمل في قطاع الثقافة.

من ناحية أخرى شكلت مجموعة من مؤسسات المجتمع المدني في شهر تموز/ يوليو "تحالف الحق في الحصول على المعلومات" وذلك احتجاجاً على التأخر في إصدار الحكومة الفلسطينية لقانون الحق في الحصول على المعلومات الذي بدأت العمل عليه منذ 2013.

التعاونات الدولية والاتفاقيات الثقافية

نظم برنامج "ثقافة ميد" الممول من الاتحاد الأوروبي اللقاء الأول والثاني للجنة الوطنية لدعم تطوير القطاع الثقافي في فلسطين والذي استضافته وزارة التخطيط والتطوير الإداري في رام الله. ووقعت حكومة الوفاق الوطني في حزيران/ يونيو وثيقة الانضمام لمنظمة عالم المهارات الدولية وأصبحت فلسطين العضو 73 في المنظمة، التي تعنى بالعمل على تطوير الكوادر البشرية، وبرامج التعليم، والتدريب المهني والتقني.

كما نظمت وزارة السياحة والآثار والشراكة مع ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)- مكتب رام الله ورشة عمل متخصصة حول المراجعة النهائية لمسودة مشروع قانون التراث الثقافي الفلسطيني. بمشاركة ما يزيد على 40 مختصاً من الضفة الغربية وقطاع غزة ممثلين عن الوزارات ذات العلاقة ومؤسسات المجتمع المحلي العاملة في حقل التراث الثقافي والجامعات. حيث عبر جميع المشاركين عن الضرورة الملحة لوجود إطار قانوني جديد لحماية وإدارة وحفظ التراث الثقافي في فلسطين.

وفي تشرين الأول/أكتوبر تبنّت منظمة اليونسكو قراراً يستنكر أسلوب تعامل قوات الاحتلال الإسرائيلي مع المسجد الأقصى، ويندد بالقيود على حرية العبادة في المسجد الأقصى ويؤكد شكاوي أخرى بشأن إدارة المواقع الدينية.

لبنان

التطورات السياسية والحكومية

يعيش لبنان لأكثر من عام فراغاً رئاسياً وعدم استقرار على الصعيدين السياسي والأمني، فمُنصب رئيس الجمهورية مازال شاغراً منذ أيار/مايو 2014 جراء عدم اتفاق النواب على مرشح للمنصب، حيث أسهم هذا الفراغ في زيادة الاستقطاب السياسي في الوقت الذي تعاني فيه البلاد عدة ضغوطات جراء الصراع الدائر في سوريا. كما أثار مجلس النواب الذي مدد ولايته حتى 2017 جدلاً واسعاً لكونه لا ينعقد لانتخاب رئيس جمهورية ولا لمساءلة الحكومة، وبالتالي فإن مؤسسات أساسية في هيكلية الدولة، أمام استحقاق حصول فراغ فيها أو التمديد لها أو تكليف من يديرها.

هذا وقد أبلغ الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في كانون الثاني/يناير 2015 الحكومة اللبنانية قراره بالتمديد للمحكمة الخاصة بلبنان والمتعلقة باغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري لثلاث سنوات إضافية تنتهي في نهاية شباط 2018. وفي ظل تراجع مستوى الخدمات في لبنان نظّم مجموعة من ناشطي المجتمع المدني والفنانين حملة "طلعت ربحتم" التي بدأت في شهر تموز/يوليو بسبب تكديس القمامة في معظم أرجاء البلاد وتوسعت الحملة لتطالب بعدة إصلاحات سياسية، وتساعدت في شهر آب/أوغست لتشهد عدة مظاهرات في بيروت تمت مقاومتها من قبل الأجهزة الأمنية.

وعلى صعيد وزارة الثقافة فقد صرّح وزير الثقافة اللبناني روني عريجي في إحدى المقابلات أن ميزانية الوزارة لعام 2015 لا تتعدى عشرة مليون دولار، بصرف القسم الأكبر منها على الرواتب والصيانة والمخصصات، ويتم صرف ما يتبقى على تشجيع الأنشطة الثقافية.

الحريات العامة والمجتمع المدني

جاءت لبنان بالترتيب الرابع عربيًا و98 عالميًا في مجال حرية التعبير حسب منظمة مراسلون بلا حدود، حيث جاء في تقريرها الأخير في أيار/مايو 2015 أن وسائل الإعلام اللبنانية "أداة دعاية في أيدي رجال الأعمال والقادة السياسيين" وأن "الصراع السوري بات يشكل عاملاً آخر في إذكاء الشقاق القائم بين صحافة تيار (8 آذار) وتيار (14 آذار)"، وهما التياران الأساسيان في الساحة السياسية اللبنانية منذ اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري عام 2005. منعت الأجهزة الرقابية الفيلم الوثائقي الذي يتناول حقبة الحرب الأهلية «**لبي قبور في هذه الأرض**» للمخرجة رين ميري، وقد اتخذ قرار المنع هذا من قبل لجنة الرقابة السينمائية بدعوى التخوف من أن هذا الفيلم سيثير النعرات والعصبيات الطائفية التي من شأنها أن تحرض على القتال وتهديد السلم الأهلي. هذا وقد منع جهاز الرقابة أيضاً مسرحية "بيروت سيندروم" للكاتب والمخرج لوسيان بورجيلي في شهر تشرين الثاني/نوفمبر بسبب رفض الأخير حذف جملتين تتحدثان عن المجلس الأعلى للطفولة والأمن العام. وفي نفس السياق تم تغريم ثلاثة محررين في مجلة السمندل بمبلغ عشرة ملايين ليرة لبنانية لكل فرد (20000 دولار لكل) بحجة التحريض على الفتن الطائفية، ويذكر أن السمندل دورية لبنانية تُعنى بالكوميكس.

تم اقرار قانون صندوق التعاضد الموحد للفنانين اللبنانيين بعد سنتين ونصف من المباحثات والتداولات، وتدشينه في كانون الثاني/يناير، حيث تم اعتماد صندوق التعاضد الذي من المقرر أي يحقق عدة ميزات للفنانين كالضمان الصحي والتقاعد.

أعلنت وزارة الثقافة اللبنانية عن إطلاق "**المتحف الوطني الافتراضي للفن الحديث**" بالتعاون مع "الأكاديمية اللبنانية للفنون الجميلة - البيا". وفقاً للموقع، بلغ عدد أعمال الفنانين التشكيليين اللبنانيين من مقتنيات وزارة الثقافة التي تعرضها على الجمهور 1800 عملاً فنياً تغطي الفترة الزمنية من عام 1900 حتى اللحظة الراهنة. كان من المخطط أن يشغل المتحف حيزاً واقعياً، ولكن قلة الإمكانيات الكافية في ميزانية وزارة الثقافة اللبنانية حالت دون ذلك، مما جعل الموقع الإلكتروني البديل الأنسب. كما تم إعادة افتتاح **متحف سرسق** في شهر تشرين الأول/نوفمبر بعد سبع سنوات من الاغلاق لترميم والصيانة. يقع المتحف في وسط العاصمة بيروت وهو مخصص للفنون الحديثة.

وفي ظل صعوبة تأمين المؤسسات الثقافية للتمويل الكافي، فقد انتشرت حملات الدعم على منصات التمويل الجماهيري لتأمين تمويل النشاطات او المهرجانات، ففي شهر حزيران/يونيو انطلقت حملتا دعم جماهيري، الأولى أطلقها مهرجان **نحن والقمر جيران**، والثانية أطلقها مؤسسة **بسمه وزيتونة** تحت شعار "ادعموا مركزنا لتبقى شاتيلنا متصلة، متمكنة ومسموعة" بهدف تمويل برامجها.

من ناحية أخرى فقد بدأت حالة النزوح السوري إلى لبنان بالتراجع، بعد أن شهدت موجة كبيرة جداً في السنوات السابقة، ذلك بعد أن قامت السلطات اللبنانية بالتضييق على دخول السوريين وطلبت فيزا للدخول وإجراءات معقدة لتجديد الإقامة، مما ساهم في تناقص عدد السوريين المقيمين في لبنان، إن كان في المدن أو في مخيمات اللجوء، فقد حمل التواجد السوري في لبنان في إحدى جوانبه إقامة العديد من الفنانين والمنتقنين السوريين في بيروت، الذين استمروا بنشاطاتهم الثقافية من خلال عروض رقص ومسرح ومعارض، فقد قامت مؤسسات مثل بسمه وزيتونة وسوا فور سيريا والعمل للأمل ومواطنون فنانون وبدایات واتجاهات. ثقافة مستقلة في برمجة وتطوير العديد من النشاطات الثقافية والتعليمية والاجتماعية في المدن والمخيمات، مما أضاف بعداً ثقافياً لحالة اللجوء السوري تحديداً في المخيمات وحيوية إضافية على المشهد الثقافي العام في لبنان ومن الواضح تراجعها في المدن بسبب اضطرار العديد من الفنانين السوريين لمغادرة لبنان.

التعاونات الدولية والاتفاقيات الثقافية

وقعت وزارة الثقافة ونظيرتها الأردنية في شهر أيار/مايو اتفاقية تجديد البرنامج التنفيذي للتعاون الثقافي للأعوام 2015-2016، وتهدف الاتفاقية الى التعاون في مجال المكتبات والوثائق والمخطوطات، وإقامة المؤتمرات والمحاضرات والندوات الثقافية، وفي مجال الفنون والفنون الادائية، والسينمائية والتراث الثقافي غير المادي، وثقافة الطفل وفي مجالات أخرى منها: تشجيع استخدام اللغة العربية، وتبادل الخبرات وغيرها.

كما خصصت السفارة الأسترالية هذا العام مبلغاً قدره 300 ألف دولار أميركي، عبر برنامج المعونة المباشرة الذي تديره، لأحد عشر مشروعاً تنموياً في مجالات الصحة والتعليم والتنمية الريفية.

قامت وزارة الثقافة بالشراكة مع اليونسكو بإطلاق حملة "متحدون مع التراث في لبنان"، وذلك في إطار جهود اليونسكو لحشد الدعم وتشجيع الشباب العربي على المشاركة في نشر الوعي وحماية التنوع والتراث الثقافي المهدهد جراً أعمال العنف والخطاب الطائفي. كما أقامت وزارة الثقافة اللبنانية وللجنة الثانية على التوالي احتفالية "ليلة المتاحف" في آذار/مارس بحيث تتيح للبنانيين فرصة التجول مجاناً في عشر متاحف متنوعة.

مصر

التطورات السياسية والحكومية

ما زالت الحكومة في مصر تتفرد برسم السياسة الثقافية ووضع الخطط والاستراتيجيات الخاصة بالعمل الثقافي، مع استشارة منظمات المجتمع المدني في بعض الأحيان، في غياب رقابة برلمانية على السياسات والممارسات، حيث عاشت مصر منذ حزيران/يونيو 2012 بدون برلمان حتى استئناف انتخابات مجلس الشعب في تشرين الأول/أكتوبر 2015. أجرى الرئيس عبد الفتاح السيسي تعديلاً وزارياً محدوداً في شهر آذار/مارس، وقد شمل التعديل الوزاري وزارة الثقافة، حيث حل الدكتور عبد الواحد النبوي محل للدكتور جابر عصفور، كما شهد التعديل استحداث وزارة دولة للسكان، ووزارة دولة للتعليم الفني والتدريب. وفي شهر أيلول/سبتمبر استقالت حكومة إبراهيم محلب، وترأس شريف إسماعيل الحكومة الجديدة، وتولى حلمي النمنم وزارة الثقافة، كما تم ضم وزارتي التعليم العالي والبحث العلمي، ووزارتي التربية والتعليم والتعليم الفني. وقد اختتمت في مدينة شرم الشيخ بتاريخ 15 آذار/مارس أعمال مؤتمر دعم الاقتصاد المصري، وشاركت فيه وزارة الثقافة المصرية ببعض الأنشطة الفنية، وأعلنت الحكومة المصرية أن حصيلة الاستثمارات والقروض التي حصلت عليها بلغت 60 مليار دولار فضلاً عن تعهدات بدعم خليجي قدره 12.5 مليار دولار، ولم تظهر فيها مشروعات في مجال الصناعات الثقافية أو تطوير الخدمات الثقافية.

وشهد عام 2015 زيادة واضحة في أنشطة وزارة الثقافة وهيئاتها ومؤسساتها المختلفة، مقارنة بالعام الماضي، وتم توقيع عدد من اتفاقات الشراكة والتعاون بين وزارة الثقافة وغيرها من الوزارات، كما بدأ تفعيل عدد من الاتفاقيات التي تم توقيعها في العام الماضي. وخلال هذه الفترة شهدت مؤسسات وزارة الثقافة عدة تغيرات في قياداتها ارتبطت بالتغيير في منصب الوزير.

وكان مطلع العام قد شهد إعلان منظومة الاستراتيجية الثقافية للدولة 2014 - 2030، والتي أعدتها وزارة الثقافة اعتماداً على عدد من الوثائق والدراسات التي ظهرت في السنوات الثلاثة السابقة حول السياسة الثقافية لمصر، وكذلك على المناقشات التي أدارها المجلس الأعلى للثقافة التابع لوزارة الثقافة، والذي تدخل ضمن اختصاصاته اقتراح السياسات الثقافية. وفي الوقت نفسه انتهت وزارة التخطيط من إعداد استراتيجية مصر 2030، والتي تتضمن محوراً للثقافة، وقد شارك في إعداد الرؤية الاستراتيجية مجموعة من الخبراء المستقلين وبعض ممثلي النقابات والاتحادات ومنظمات المجتمع المدني، وسوف تطرح الاستراتيجية للنقاش المجتمعي، تمهيداً لتقديمها لمجلس النواب الذي يفترض أن يبدأ عمله مع نهاية العام الحالي. من ناحية أخرى أعلنت لجنة إعداد مشروع قانون الهيئة الوطنية للإعلام المسموع والمرئي والرقمي في 30 حزيران/يونيو أنها أوشكت على إنجاز مشروع القانون الخاص بالهيئة الوطنية للإعلام، والذي يضم حوالي 200 مادة تتضمن بالتفصيل تشكيل الهيئات الثلاث الجديدة: الهيئة الوطنية للصحافة، الهيئة الوطنية للإعلام، والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، وأنه فور الانتهاء منه سيرسل إلى الحكومة لتبنيه وإقراره بشكل نهائي أو الانتظار حتى انتخاب برلمان جديد. وعلى المستوى التشريعي أيضاً، تم إقرار نظام التصنيف العمري في عمل الرقابة، وكان العمل قد بدأ في هذا الاتجاه عقب تدخل رئيس الوزراء لوقف عرض فيلم حلاوة روح، وكان المفترض أن يحل نظام التصنيف العمري محل قانون الرقابة المعمول به حالياً، والذي يتضمن عدد من القيود الرقابية والإجراءات المعقدة، لكن ما حدث في الواقع كان إضافة التصنيف العمري إلى القيود الرقابية القائمة.

وعلى صعيد آخر انتهى مجلس الوزراء إلى إقرار إعادة أصول السينما المصرية إلى وزارة الثقافة، وتتكون هذه الأصول من مجموعة من دور العرض والاستوديوهات ونيجتياف الأفلام التي أنتجتها مؤسسة السينما التي كانت تتبع الدولة في الستينيات والسبعينيات، وكانت هذه الأصول قد انتقلت إدارتها إلى وزارة قطاع الأعمال العام، ثم وزارة الاستثمار، وكانت إعادتها لوزارة الثقافة مطلباً لقطاع من السينمائيين منذ عدة سنوات.

الحريات العامة والمجتمع المدني

أصدر وزير العدل قراراً بمنح الضبطية القضائية لعدد من أعضاء النقابات الفنية، ويسمح هذا القرار لأعضاء النقابات بملاحقة الفنانين المستقلين الذين يمارسون المهن الفنية دون الحصول على ترخيص من النقابة المعنية، بعد أن كانت هذه المهمة موكلة للشرطة، ويجدر التنويه هنا إلى أنه قد تم في عام 1997 الطعن بعدم دستورية حصر ممارسة المهن الفنية بمن يحصل على تصريح من النقابة المعنية. وقد رافق هذا القرار حركة احتجاج اتخذت شكل البيانات والندوات إلى جانب اللجوء للقضاء الإداري لإلغاء القرار.

كما شهدت هذه الفترة تراجعاً في الحريات العامة، بسبب التعديلات التشريعية التي أثرت سلباً على حرية التعبير والإبداع وعلى العمل الثقافي بشكل عام، كان أبرزها التعديلات التي تم إدخالها على قانون العقوبات والتي تتعلق بتمويل الأنشطة المختلفة. وتعرض عدد من العاملين في الحقل الثقافي والإعلامي للتوقيف والملاحقة القضائية بسبب ممارسة نشاطهم، وقد وقع عشرات الفنانين بياناً احتجاجياً بعنوان "ضد حبس شباب السينمائيين.. ضد مصادرة المستقبل"، أدان الموقعون على هذا البيان استمرار الدولة في حبس شباب السينمائيين في مختلف محافظات الجمهورية بتهمة التصوير بدون تصريح، رغم تكرار المطالبات بضرورة التفريق بين الرغبة في تنظيم العمل والرغبة في "معاينة" من يتجرأ ويفكر أو يحاول أن يصنع فناً خارج منظومة السوق التجاري أو خارج سيطرة الدولة ممثلة في نقابة المهن السينمائية.

بحسب تقرير مراسلون بلا حدود الصادر في 3 أيار/مايو 2015 حول حرية الصحافة²¹ احتلت مصر المرتبة 158 عالمياً في مجال حرية الصحافة. وقد أطلقت منظمة العفو الدولية في شهر تشرين الأول/أكتوبر حملة للمطالبة بالإفراج عن المصور الصحفي شوكان، وهو سجين رأي قضى سنتين في الحبس الاحتياطي قبل أن يواجه السجن المؤبد. كما حكمت محكمة جنايات القاهرة في آب/أغسطس بالسجن 3 سنوات على ثلاثة صحفيين يعملون في قناة الجزيرة النسخة الإنكليزية بتهمة دعم جماعة إرهابية وتزييف تسجيلات مصورة تهدد الأمن القومي. إضافة إلى ذلك فقد تم اعتقال حسام بهجت مؤسس "المبادرة المصرية للحقوق الشخصية" بتهمة تتعلق بنشر أخبار كاذبة وتم الإفراج عنه. هذا وقد تم إقرار قانون الإرهاب في آب/أغسطس الذي اعتبره الناشطون بأنه يساوي بين الإرهاب والنقد والأصوات المعارضة، فقد جرم القانون نشر أو ترويج أخبار تتعلق بالإرهاب، وكما أنه يسمح بتعليق نشاط الصحفيين الذين يقومون بذلك. وفي نفس السياق وجّه منظمو فعالية "الفن ميدان" نداءً إلى وزير الثقافة في مطلع العام، يطالبونه بالتدخل السريع لإعادة "الفن ميدان" إلى الحياة بميدان عابدين وجميع ميادين الجمهورية بدون مضايقات أمنية ولا تضيق على حرية التعبير الفني، يُذكر أن الفن ميدان تظاهرة ثقافية متنوعة كانت تُقام أول سبت من كل شهر وقد قام الأمن المصري بتبليغ القائمين على فعاليات "الفن الميدان" بإلغاء المهرجان بصورة نهائية بذريعة حماية القائمين على المهرجان من التنظيمات الإرهابية. كما تم إغلاق مسرح "تاون هاوس" وساحة روابط للفنون بوسط البلد بالقاهرة ضمن حملة تضييق أمنية طالت مسارح الشباب والهواة. هذا وقد صدر في كانون الأول/ديسمبر حكم نهائي بالسجن لمدة عام على الباحث إسلام البحري بتهمة ازدراء الأديان. ورغم ما أشارت إليه وزيرة التضامن الاجتماعي خلال اللقاء برئاسة الوزراء في 17 أيار/مايو 2015 إلى أنه تم إصدار موافقات بلغت نسبة 98% من طلبات تمويل المنظمات غير الحكومية، واختصار مدة إصدار الموافقة من 15 شهر إلى 3 أشهر. إلا أن كثير من منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الثقافة تعاني مثل غيرها من التضيق على نشاطها.

من ناحية أخرى فقد قامت لجنة حصر وإدارة أموال جماعة الإخوان المسلمين بالتحفظ على خمسة دور نشر مملوكة لقيادات جماعة الإخوان هي "دار الفتح للإعلام العربي" و"مركز الإعلان العربي للأبحاث" و"دار الفضيلة" و"مؤسسة اقرأ للنشر" و"حروف للنشر والتوزيع"، وأكدت اللجنة أنه تم تسليم هذه الدور إلى وزارة الثقافة. كما استمرت ظاهرة مصادرة الكتب وأعداد الصحف والأعمال الفنية، وفي أغلب الأحوال يتم هذا خارج إطار القانون، ومن الحوادث التي أثار نقاشاً واسعاً في المجتمع قيام مديرية التعليم بمحافظة الجيزة بجمع 75 من الكتب الموجودة بمكتبة إحدى المدارس وحرقتها، بتاريخ 14 نيسان/أبريل، وقد جاء ذلك بقرار من مديرية التربية والتعليم في المنطقة التي أصدرت تعليمات بتشكيل لجنة للقيام بجرد وفحص الكتب المتوفرة في المكتبات المدرسية، لتحديد أي منها تحتوي مضامين تتصف بالتعصب الديني أو ما إلى ذلك ومن ثم بادرت إلى إحراقها. ولكن وزير التربية والتعليم محب الراجعي أعلن رفضه للواقعة وإحالة جميع المسؤولين الذين شاركوا فيها إلى التحقيق.

التعاونات الدولية والاتفاقيات الثقافية

وقعت الحكومة المصرية في عام 2015 العديد من اتفاقيات التعاون العربية والإقليمية، منها توقيع البرنامج التنفيذي للتعاون في مجال الثقافة بين وزارة الثقافة المصرية ووزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع الإماراتية للأعوام 2015-2017. والاتفاق بين وزارة التعليم والتربية ونظيرتها الروسية في شهر شباط/فبراير على إدخال اللغة "الروسية" ضمن اختيارات اللغة الثانية في منظومة التعليم الحكومي. كما وقعت الحكومة المصرية مذكرة تفاهم مع الحكومة الإسبانية لحماية الممتلكات الأثرية والثقافية المسروقة التي خرجت من البلاد بشكل غير شرعي. إضافة لذلك وقعت الحكومة اتفاقيات تعاون أخرى في مجالات التعاون الثقافي مع دول السنغال وجيبوتي ومدغشقر وجزر القمر. وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر وقعت وزيرة التعاون الدولي اتفاقية ستقدم حكومة الصين بموجبها منحة لمصر تقدر ب 31.5 مليون دولار، لتمويل مجالات التعاون الفني والاقتصادي.

المغرب

التطورات السياسية والحكومية

يعيش المغرب استقراراً سياسياً في المرحلة الأخيرة بالنظر إلى استمرار التوازن القائم بين الغالبية والمعارضة. يضم التحالف الحكومي الحالي أربعة أحزاب بقيادة حزب "العدالة والتنمية" ذي التوجه الإسلامي. وجدير بالذكر أن المغرب شهد تعديلاً حكومياً في شهر أيار/مايو 2015 إثر استقالة أربعة وزراء، اثنان من حزب "العدالة والتنمية" والآخران من حزب "الحركة الشعبية" ذات الهوية الأمازيغية.

وما تزال قضية الصحراء المغربية تصدر الحالة السياسية، ففي حين تطالب جبهة البوليساريو بحق تقرير المصير، تتمسك السلطة المغربية بأن أقصى ما تستطيع تقديمه هو الحكم الذاتي، وأطلقت الجبهة حريا دبلوماسية من خلال وضعها لقائمة 300 شركة دولية يتعامل معها المغرب بهدف الضغط عليها، وحاولت أن تكسب تأييداً دبلوماسياً من بعض الدول، أبرزه التأييد الذي أبدته السويد في شهر أيلول/سبتمبر.

²¹ لمطالعة التقرير <https://index.rsf.org/#/index-details/MRT>

وكسابقة من نوعها سمحت السلطات المغربية بالتسجيل القانوني لمنظمة تابعة للصحراء المغربية وتنشط في مجال حقوق الانسان، بعد عشر سنوات على رفض السلطات لتسجيلها.

أعلنت وزارة الثقافة المغربية في شهر حزيران/يونيو عن نتائج الدورة الثانية من مشروع دعم المشاريع الثقافية والفنية²² في مجال الفن التشكيلي. ووفقاً للنتائج المنشورة على موقع الوزارة الرسمي، فقد تدارست اللجنة مشاريع الدعم الواردة على الوزارة وعددها 130، وصنفت منها 111 مشروعاً، واختارت منها 50 مشروعاً بمبالغ دعم مختلفة ضمن المجالات الخمسة التالية: الإبداع الفني والإقامات الفنية (5 مشاريع)، نشر أبحاث عن الفنانين وكاتالوجات المعارض والمجلات والمواقع الإلكترونية المتخصصة بالفن التشكيلي والبصري (13 مشروعاً)، تنظيم المعارض والصالونات المتخصصة في الفنون التشكيلية والبصرية (17 مشروعاً)، المشاركة في معارض وصالونات الفنون التشكيلية والبصرية (4 مشاريع)، الإبداع البصري (11 مشروعاً).

الحريات العامة والمجتمع المدني

بينما أشادت منظمة اليونيسكو بالجهود التي يبذلها المغرب للهبوط بحرية الصحافة، أدانت العديد من المنظمات الأخرى التضييق الممارس من قبل السلطات، فقد جاء في تقرير مؤسسة "مراسلون بلا حدود"²³ أن الحرية الإعلامية في المغرب شهدت تراجعاً مع اتخاذ السلطات في المملكة إجراءات صارمة بحق الصحفيين، حيث يمارس المسؤولون ضغوطاً على الصحافة لضمان عدم تغطية المواضيع "الحساسة" بحرية واستقلالية، وكان المغرب قد احتل المرتبة العاشرة عربياً و 130 دولياً في حرية الصحافة وفق تقرير "مراسلون بلا حدود" الصادر في نيسان/أبريل 2015.

وفي نفس السياق أدانت السلطات المغربية التقرير الصادر عن منظمة العفو الدولية في شهر أيار/مايو، ووصفت البيان بالانحياز وغياب الموضوعية واعتبرت أنه ناتج عن إرادة مبيتة لتشويه صورة المملكة، وقد كان التقرير قد صنّف المغرب ضمن البلدان المدرجة في إطار حملة عالمية ضد التعذيب. بعد ذلك قامت السلطات الأمنية في حزيران/يونيو بطرد اثنين من منظمة العفو الدولية كانا ينجزان بحثاً بشأن قضايا الهجرة بعد اعتقالهما واستجوابهما. وفي أيلول/سبتمبر طالبت المغرب منظمة هيومن رايتس ووتش بتعليق أنشطتها في المغرب في حال عدم التزامها للحياد والموضوعية في تقريرها القادم عن المغرب.

من ناحية أخرى، قامت وزارة الاتصال بمنع الفيلم السينمائي "الزين اللي فيك" بحجة الإساءة إلى القيم المجتمعية، ولمساحته الصريح بصورة المغرب، بينما رفضت جمعية منتجي الأفلام القرار واعتبرت أنه يتنافى مع دستور البلاد وينتهك حرية الرأي والتعبير والإبداع. وبصور الفيلم الذي أخرجه نبيل عيوش حياة ممتهنات الدعارة في مدينة مراكش. وبناء عليه أعلنت لبي أبيضار بطلة الفيلم تعرضها لاعتداء جسدي من مجهولين في تشرين الثاني/نوفمبر. كما أقدمت السلطات المغربية على منع عرض مسرحية "بحال بحال" لفرقة مسرح المحكور لمرتين متتاليتين، كانت قد بدأتها شهر حزيران/يونيو الماضي في مدينة الرباط قبل أن تمنع عرضين متتاليين للمسرحية يومي 4 و 5 تموز/يوليو في مدينة طنجة.

وفي 30 كانون الثاني/يناير، قضت محكمة مغربية بتغريم الدولة 50 ألف درهم (4500 يورو) لمصلحة "الجمعية المغربية لحقوق الانسان" على خلفية "المنع التعسفي" لأحد أنشطتها، وهو الحكم الثاني من نوعه لصالح الجمعية مقابل 60 منغاً لنشاطات حاولت الجمعية تنظيمها في غضون ستة أشهر. وحذرت السلطات الجمعية بأنها قد تسحب عنها صفة "جمعية ذات منفعة عامة" على أساس أن موافقها وأنشطتها "تعبّر في مضمونها عن توجه سياسي". وفي 15 فبراير/شباط اقتحمت الشرطة المقر المركزي للجمعية.

صوّت البرلمان المغربي في تموز/يوليو على قانون يتعلق بالمجالس المنتخبة يسمح بالرفع من تمثيلية النساء ضمن هذه المجالس من 12% إلى 27%، وقد شكل اعتماد دستور العام 2011 مرحلة جديدة في النظر إلى قضية التمثيلية الخاصة بالمرأة في المؤسسات والحياة العامة.

التعاون الدولي والاتفاقيات الثقافية

قامت مؤسسة المورد الثقافي بتوقيع مذكرة تفاهم ثلاثية مع جامعة الحسن الثاني، وجامعة هيلدزهايم بألمانيا، قسم السياسات الثقافية، لإحداث ماجستير في السياسات الثقافية والإدارة الثقافية، هو الأول من نوعه باللغة العربية والذي يستهدف طلاباً من سائر المنطقة العربية، وتستضيفه جامعة الحسن الثاني في العام 2015.

كما وافق مجلس الحكومة على اتفاقية المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص (يونيدروا) بشأن الممتلكات الثقافية المسروقة أو المصدرة بطرق غير مشروعة، وتعتبر هذه الاتفاقية مكملاً لاتفاقية اليونيسكو بهذا الشأن.

تم انتخاب المغرب عضواً جديداً ضمن اللجنة الدولية المسؤولة عن تنفيذ اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي خلال المؤتمر الخامس الذي انعقد في 16 حزيران/يونيو بباريس.

²² للاطلاع على النتائج <http://goo.gl/3uRmiJ>

²³ لمطالعة التقرير <https://index.rsf.org/#/index-details/MAR>

وقعت الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، منتصف شهر أكتوبر/تشرين الأول على اتفاقيات شراكة مع 17 فرقة مسرحية مغربية، لتقديم 120 عرضاً مسرحياً للمغاربة المقيمين بعدد من الدول الأوروبية والإفريقية، برسم الموسم المسرحي 2015-2016.

موريتانيا

التطورات السياسية والحكومية

شهدت موريتانيا خلال الشهر الأول من عام 2015 تعديلات جزئية على المستوى الحكومي، حيث تضمنت الحكومة الجديدة ثمان وزيرات للمرة الأولى. وجاء هذا بعد أن انتزعت المرأة الموريتانية في العام 2006 تشريعاً يضمن لها تمثيلاً في البرلمان بنسبة لا تقل عن 20%. فقد استلمت وزيرة الثقافة السابقة حقيبة الشؤون الخارجية والتعاون، وتم تسليم حقيبة وزارة الثقافة إلى هند بنت عينا.

كما وجه الرئيس محمد ولد عبد العزيز في بداية هذا العام دعوة للمعارضة من أجل الخوض في "حوار سياسي شامل"، نتيجة للأزمة السياسية التي تعيشها موريتانيا منذ أكثر من أربع سنوات والقطيعة الحاصلة بين المعارضة والسلطة، إلا أن المعارضة اعتبرت الدعوة لا ترتقي للجدية واشترطت جملة شروط قبل الدخول في الحوار منها الاتفاق على انتخابات رئاسية وبرلمانية مبكرة وعدم المساس بالدستور بهدف التمديد للرئيس الحالي، وفي رسالة بعث بها الوزير الأول يحيى ولد حدمين إلى "المنتدى الوطني للديمقراطية والوحدة" الذي يضم أكبر عدد من أحزاب المعارضة، أكد استعداد الحكومة لمناقشة كل القضايا التي ترغب المعارضة في طرحها. وبناء عليه انطلقت في 7 أيلول/سبتمبر جلسات تشاورية من أجل إطلاق حوار سياسي، وسط مقاطعة "المنتدى الوطني للديمقراطية والوحدة" المعارض، وأوصت اللجنة المشرفة على اللقاء، في بيانها الختامي، الحكومة الموريتانية بـ "اتخاذ الإجراءات اللازمة لإطلاق حوار سياسي شامل في البلاد"، داعية "القوى السياسية والمدنية إلى المشاركة.

الحريات العامة والمجتمع المدني

صادقت الحكومة الموريتانية بداية الشهر الخامس على مشروع قانون جديد يُجرم الرق ويشدد العقوبات على ممارسيه، غير أن ممثلي بعض المنظمات الحقوقية المناهضة للرق يرون أن ما تقوم به الحكومة لا يعدو كونه "امتثال للضغوط التي تمارس على البلاد من أجل تصحيح صورتها أمام الرأي العام العالمي، بعد أن دعت الأمم المتحدة في فبراير/شباط 2014 موريتانيا إلى القيام بالمزيد للقضاء على الرق بشكل كامل وأكدت أنه "ما زال يتعين على الحكومة أن تترجم وعودها إلى أفعال وأن تتخذ إجراءات أكثر قوة فيما يتعلق بإنهاء الرق وأن تطبق بشكل كامل القوانين والسياسات". هذا وقد صادق البرلمان الموريتاني في آب/أغسطس على قانون جديد لمكافحة الرق يقر عقوبات قاسية على ممارسيه باعتبارها "جريمة ضد الإنسانية غير قابلة للتقادم"، ويأتي هذا القانون بالتزامن مع قرار بسجن رئيس حركة "إيرا" المناهضة للعبودية.

بحسب تقرير مراسلون بلا حدود الصادر في 3 أيار/مايو 2015 حول حرية الصحافة²⁴، احتلت موريتانيا المرتبة الثانية عربياً بعد جزر القمر والمرتبة 55 عالمياً في مجال حرية الصحافة. وقد شهدت موريتانيا تقدماً كبيراً في حرية الصحافة خلال السنوات الأخيرة من خلال إلغاء احتكار الدولة للإعلام السعي البصري وإلغاء تجريم الصحفيين بسبب كتاباتهم وإلغاء عقوبة سب الرئيس.

وفي أيلول/سبتمبر أصدرت الهابا (السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية) قراراً بإيقاف برنامج صحراء توك وهو برنامج تبثه إذاعة صحراء ميديا المستقلة، ويقدمه الصحفي زايد محمد، كما قدمت الهابا في نفس الإطار إنذاراً مكتوباً لإدارة المحطة الإذاعية المذكورة. وتم إيقاف البرنامج الإذاعي واسع الانتشار على خلفية ما أسمته الهابا بعض الإساءات اللفظية لرموز الدولة مثل رئيس الجمهورية وحرمة وكذلك لمسؤولين في الحكومة الموريتانية، ووصفت بعض عبارات مقدم البرنامج بأنها نابية ومخلّة بالآداب وخادشة للحياء العام.

من ناحية أخرى فقد كانت المحكمة الجنائية بمدينة نواذيبو قد حكمت في 24 كانون الأول/ديسمبر 2014 بالإعدام رمياً بالرصاص على المواطن الموريتاني محمد الشيخ ولد امخيطير بسبب كتابة مقال اعتبر مسيئاً للرسول، وذلك وفقاً للمادة 306 من القانون الجنائي الموريتاني الذي يستمد أحكامه من الشريعة الإسلامية. وقد ظهرت تبعات هذا الحكم بداية العام وتم تنظيم حملة عربية للتضامن مع ولد امخيطير، في حين أعلن المحامي الذي كان يرافعه عنه تخليه عن القضية في 16 نيسان/أبريل دون ذكر الأسباب. كما أصدرت رابطة العلماء الموريتانيين بياناً بتاريخ 26 آذار/مارس تنفي فيه وجود أي حالة استرقاق في البلاد، إلى جانب فتوى من الشيخ محمد الحسن ولد الددو ببطان ممارسة العبودية من الناحية الشرعية. على الرغم من ذلك تأتي موريتانيا كأول دولة في العالم على مقياس

²⁴ لمطالعة التقرير <https://index.rsf.org/#/index-details/MRT>

ممارسة أشكال العبودية العصرية حسب مؤسسة "Walk Free Foundation" حيث جاء وفق تقريرها الذي يغطي سنة 2014 أن أربعة في المائة من مجموع سكان موريتانيا يعانون من شكل من أشكال العبودية المعاصرة. من ناحية أخرى قررت وزارة التهذيب الوطني فتح قناة تعليمية متخصصة بالمواد العلمية لطلاب الجامعات هي الأولى من نوعها في موريتانيا وذلك ضمن البرامج التي أعدتها الوزارة في العام الدراسي 2015.

التعاون الدولي والاتفاقيات الثقافية

وقعت موريتانيا عدة اتفاقيات خلال عام 2015، منها اتفاقية تعاون ثقافي مع دولة قطر مختصة بتدريب الفنيين والمختصين في الحقل الثقافي، واتفاقية أخرى مع السنغال في شهر نوفمبر تضمنت بروتوكول للتبادل الثقافي، إضافة لست اتفاقيات مع الصين تضمنت أحدها اتفاقية تعاون في المجال الثقافي.

اليمن

التطورات السياسية والحكومية

قامت لجنة صياغة الدستور اليمنية بتسليم مسودة الدستور الجديد "للهيئة الوطنية للرقابة على تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني" في اجتماعها بـ 17 كانون الثاني/يناير برئاسة عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية. ضمت مسودة الدستور 446 مادة موزعة على عشرة أبواب و13 فصلاً، رفضته جماعة الحوثيين لعدة نقاط كان أبرزها تقسيم اليمن إلى اتحاد فيدرالي من ستة أقاليم، كما أن الوضع السياسي لم يسمح بطرحه للاستفتاء عليه.

أصبحت جماعة "أنصار الله" أو "الحوثيين" تسيطر على مؤسسات الدولة في البلاد وتتحكم في سلطات القرار السياسي والاقتصادي منذ سيطرتها على العاصمة صنعاء في 21 سبتمبر/أيلول العام الماضي. وفي 6 شباط/فبراير أصدر الحوثيون إعلاناً دستورياً قضى بحل البرلمان وتشكيل مجلس وطني انتقالي يتألف من 551 عضواً، يتولى اختيار مجلس رئاسي مشكل من 5 أعضاء، وتعيين حكومة من الكفاءات.

تحاول جماعة الحوثيين والتي تقاوت إلى جانبها ميليشيا الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح التقدم إلى الجنوب اليمني الذي يسعى بقوة إلى الانفصال، والذي لجأ إليه الرئيس عبد ربه منصور هادي. تحديداً بعد استعادة مدينة عدن من يد الحوثيين واستقرار حكومته فيها.

مهدت الأحداث السابقة الجارية على تخوم الخليج العربي لانطلاق "عاصفة الحزم" وهي عملية عسكرية سعودية بمشاركة تحالف دولي مكون من عشر دول، بدأت في 26 آذار/مارس 2015. وتوقفت بعد شهر من بدئها، على إثره انطلق مؤتمر للحوار السياسي بين الأطراف اليمنية في جنيف بتاريخ 28 أيار/مايو وفي 20 حزيران/يونيو تم الاعلان عن انتهاء المشاورات دون أن تتجح الأمم المتحدة بإقناع الأطراف المتنازعة على القبول بهدنة إنسانية تسمح بإيصال المساعدات إلى البلاد أو وقف إطلاق النار. وعلى إثره أطلقت قوات التحالف عملية برية عسكرية في تموز/يوليو أسمتها عملية "السهم الذهبي" وما تزال المعارك تشهد حدة في تصاعدها.

الحريات العامة والمجتمع المدني

أدت الأحداث السابقة وتدهور الحالة الأمنية في البلاد إلى المزيد من تهديدات وأحداث العنف التي تطال وسائل الاعلام، كما تعرض صحفيون يمنيون لهجمات من تنظيم القاعدة والمتمردين الحوثيين ومن الحركة الانفصالية في الجنوب، هذا بحسب تصنيف مراسلون بلا حدود في الشهر الخامس²⁵، وجاء في التصنيف أيضا احتلال اليمن للمرتبة 17 عربياً و 168 دولياً في مجال حرية الصحافة والتعبير.

من جانب آخر أقدمت مؤسسة الاتصالات اليمنية "يمن نت" التي تسيطر عليها جماعة الحوثيين في 16 حزيران/يونيو على حجب العديد من المواقع الإعلامية الإلكترونية. وأصدرت نقابة الصحفيين بياناً إثر ذلك قالت فيه أنها فوجئت بإجراءات الحجب وأعربت عن قلقها البالغ لتزايد المضايقات والملاحقات والإقصاء والقمع المستمر وافتعال المشكلات مع مراسلي الوسائل الإعلامية للحيلولة دون تادية مهامهم وإنجاز أعمالهم المعتادة بحرية.

كما حاولت قوات الحوثيين تفجير مقر صحيفة "المصدر أونلاين"، واختطفت في 13 تموز/يوليو 9 صحفيين من فندق صنعاء، مما أدى إلى مغادرة معظم الصحفيين للمدينة.

كشفت مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي في تقرير نشره في تشرين الثاني/نوفمبر عن 41 حالة انتهاك تعرض لها إعلاميون ونشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي في اليمن خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر وحده وأوضح التقرير أن 28 حالة انتهاك مارسها جماعة الحوثيين، تلاها 11 انتهاكاً مارسها تنظيم القاعدة، وحالتى انتهاك من قوات التحالف.

²⁵ لمطالعة التقرير <https://index.rsf.org/#/index-details/YEM>

هذا وقد تعرض مكتب نائب وزير الثقافة للاقتحام من قبل اللجنة الثورية "الحوثيين" وقاموا بالاستيلاء على أختام الوزارة والصندوق بالقوة في السابع من شهر نيسان/أبريل. كما جددت اليونسكو دعوتها لحماية التراث الثقافي اليمني ببيان صحفي بتاريخ 6 حزيران/يونيو أشار إلى أن اليونسكو تلقت تقارير من وسائل الاعلام والمصادر الرسمية تفيد بأن المدينة القديمة في صنعاء تعرضت لقصف أسفر عن وقوع خسائر جسيمة في عديد من الأبنية التاريخية، وكذلك مدينة صعدة القديمة، والموقع الأثري لمدينة براقش المحصنة. كما كان من المقرر أن تكون ميزانية وزارة الثقافة اليمنية 98 مليون دولار أمريكي اعتباراً من 2014 لمدة 4 سنوات للإنفاق على مدينة تعز عاصمة للثقافة اليمنية، وطلبت الجهة المسؤولة من الحكومة تغيير الفترة الزمنية لتنفيذ تلك المشاريع لتكون من 2015 إلى 2017 وذلك لأنه لم يتم تنفيذ أي من مشاريع البنى التحتية.

الفصل الثاني – المجموعات الوطنية للسياسات الثقافية

المجموعات الوطنية للسياسات الثقافية

الأردن

عملت المجموعة الوطنية الأردنية للسياسات الثقافية عام 2015 على تطوير خطة عمل تهدف إلى فتح باب النقاش العام في قضايا السياسات الثقافية. قامت المجموعة بإعداد استبيان وتوزيعه بين الفنانين والفاعلين الثقافيين بهدف معرفة آرائهم حول وضع السياسات الثقافية في الأردن. يذكر أن المجموعة قد شاركت في ورشتي عمل إقليميتين حول السياسات الثقافية نظمها مركز ثقافة ميد الأولى في عمان والثانية في تونس، ركزت ورشات العمل على تحسين الحوكمة في القطاع الثقافي.

عملت المجموعة أيضاً على تصميم [صفحات الكترونية](#) لتتشر فيها مواد الاستبيان وعدة أبحاث ودراسات خاصة بالسياسات الثقافية، كما بدأت العمل على تصميم مشروع الخارطة الثقافية في الأردن.

الجزائر

عقدت المجموعة الوطنية للسياسات الثقافية في الثلاثين من شهر مايو/أيار الماضي بالجزائر مؤتمراً صحفياً أعلنت خلاله عن خطتها والجدول الزمني الذي اعتمده لسلسلة الندوات التي من المنتظر أن تعقدتها، أما المستهدفون فهم الفاعلون الثقافيون والنشطاء الثقافيون المحترفون. تهدف هذه الندوات للنقاش والحوار حول وضع الفنون والثقافة في الجزائر التركيز على القطاعات الفنية التالية: الكتب والنشر والموسيقى والمسرح والفنون البصرية والسينما.

كما أطلقت المجموعة [استمارة معلومات الكترونية](#) موجهة إلى جميع الفاعلين الثقافيين والفنانين (أفراداً ومؤسسات) ممن يدبرون أو يعرفون المؤسسات والجمعيات والهيئات والمهرجانات الثقافية اليوم في الجزائر، وتأتي هذه الاستمارة ضمن مشروع رسم خريطة القطاع الثقافي في الجزائر.

السودان

شهد العام 2015 تكوين المجموعة الوطنية السودانية للسياسات الثقافية. حيث قامت المجموعة بإعداد دراسة ومسح لملامح السياسات الثقافية في السودان، متضمناً القوانين والتشريعات ذات الصلة بالشأن الثقافي. كما بدأت المجموعة بالعمل على تصاميم خاصة بحملة جديدة على مستوى البلاد تحت مسمى الفن ضد الحرب، من خلال الاستعانة بالفنون البصرية في الاحتفاء بالفنون والتدبير بالحرب.

سوريا

عملت المجموعة الوطنية للسياسات الثقافية في سوريا على إعادة تحرير وثيقة حول أولويات العمل الثقافي في سوريا، عكف على صياغتها عدد كبير من المتعاونين الثقافيين المحليين. ولقد عقدت المجموعة اجتماعاً مع المدرب والباحث سرحان أدا لمناقشة كيفية إعداد ورشة عمل تدريبية تتمحور حول تكوين التحالفات بين المؤسسات الثقافية السورية، سواء داخل البلاد أم خارجها. كما قامت المجموعة، بالتعاون مع الأمم المتحدة، بإعداد استطلاع للاجئين السوريين في لبنان. علماً أنه سيتم تبني نتائج الاستفتاء في الترويج للقضايا الثقافية في سوريا. إضافة لذلك فقد بدأت المجموعة بالعمل على بحث "المبادرات والمشاريع الثقافية السورية المرتبطة بالحراك المدني والتغيير الديمقراطي" وهو عبارة عن مسح يهدف لرسم خارطة للمبادرات والمشاريع الثقافية التي نشأت وتطورت كجزء من المشاركة المدنية في الثورة السورية.

العراق

شهد العام 2015 تكوين المجموعة الوطنية العراقية للسياسات الثقافية، وذلك بدعم من مؤسسة المورد الثقافي. ولقد عقدت المجموعة في شهر أغسطس الماضي مؤتمراً صحفياً إيداناً بتدشين نشاطها، حيث تمت مناقشة الخطط والغايات مع الفاعلين الثقافيين والفنانين العراقيين. كما قامت بتنظيم ندوة أخرى تعريفية بالمشروع في محافظة ميسان في شهر أيلول/ سبتمبر ووجهت دعوة خلالها لمجلس النواب لإعادة النظر بالتشريعات الثقافية، وقد وجهت المجموعة رسالة خاصة لأمانة بغداد تقترح خلالها تسمية عدة شوارع في العاصمة بأسماء متغيبين عراقيين، ونظمت المجموعة في كانون الأول/ ديسمبر مؤتمراً بعنوان "إدارة الثقافة في زمن الطوارئ".

فلسطين

تعمل المجموعة الوطنية للسياسات الثقافية في فلسطين على وضع اللامسات الأخيرة على مشروعين بحثيين محورين: يتمحور الأول حول تأثير الشقاق بين منظمة التحرير الفلسطينية وحماس على الحياة والسياسات الثقافية في قطاع غزة، أما الثاني فيتعلق بدور البلديات والتنمية الثقافية في فلسطين. هذا بالإضافة إلى عدد من المشاريع الأخرى التي تعكف المجموعة على إعدادها بالتعاون مع وزارة الثقافة الفلسطينية، من بينها دعم بناء القدرات لدى مؤسسات الحكم الذاتي وبناء قاعدة بيانات للمؤسسات الثقافية والفاعلين في فلسطين القديمة. كما شاركت المجموعة بالورشة التي عقدها مؤسسة اليونسكو حول اتفاقية حماية وتعزيز أشكال التنوع الثقافي للعام 2005، وشاركت في برنامج ثقافة ميد الذي عقد لقاءه في تونس، والذي يهدف إلى تحسين الحوكمة في القطاع الثقافي.

لبنان

تعكف المجموعة الوطنية للسياسات الثقافية في لبنان على رسم خريطة مفصلة للمؤسسات الثقافية والفاعلين الثقافيين في لبنان. ولقد عقدت المجموعة عدة اجتماعات لمناقشة تنظيم سلسلة من الندوات حول مختلف قضايا السياسات الثقافية، تمهيداً لعقد مؤتمر أكبر في 2016. وستتناول الندوات مواضيع مختلفة، من بينها الدعم الحكومي للثقافة، ودور الإعلام في الرقابة، ودور المحليات في الثقافة، والمهرجانات، وتعليم الفنون والدعاوى القضائية متعلقة بالثقافة. كما أطلقت المجموعة مدونة الكترونية باسم "[السياسات الثقافية في لبنان](#)".

المغرب

نظمت المجموعة الوطنية للسياسات الثقافية في المغرب يوم السابع من مارس/ آذار الماضي في أغادير لقاءً دراسياً تحت عنوان "السياسات الثقافية وإدارة التراث الثقافي غير المادي"، وذلك بدعم من مؤسسة المورد الثقافي. ولقد خرج المشاركون

بعدد من التوصيات، من بينها ضرورة اعتماد سياسة ثقافية واضحة المعالم، والحاجة إلى توثيق وشمين التراث الثقافي غير المادي، وآفاق استثمار التراث الثقافي غير المادي كمورد من موارد الاقتصاد والتنمية الاجتماعية. كما تسعى المجموعة إلى إعداد حلقات نقاشية واجتماعات توعوية مع ممثلي الأحزاب السياسية المغربية سعيًا وراء منح الأولوية للثقافة سواء في برامج الدولة أو في الحملات الانتخابية.

موريتانيا

نظمت المجموعة الوطنية للسياسات الثقافية في موريتانيا ست ورشات تدريبية على الإدارة الثقافية في ست مقاطعات مختلفة، استفاد من هذه الورشات 72 شابة وشاب يعملون في مجال الثقافة والفنون. وتمحورت الورشات حول السياسات الثقافية والتخطيط للمشاريع الثقافية وكتابة المشاريع وآفاق الحصول على التمويل في افريقيا والعالم العربي. كما قامت المجموعة بتنظيم عدة لقاءات مع رؤساء بلديات نواكشوط بهدف بحث سبل العمل لتطوير السياسات الثقافية المحلية.

اليمن

قبل حلول العام 2015، كانت المجموعة اليمنية تخطط لإطلاق المرحلة الثانية من حملة جماهيرية تنادي بالحقوق في الثقافة وإعداد دراسة حول التمويل والهيكل الحكومية والخدمات الثقافية في اليمن. غير أن الحرب التي اندلعت في البلاد خلال شهر مارس/آذار الماضي أدت إلى تعليق العمل، لذلك عمدت المجموعة إلى طباعة 16000 نسخة من المطبوعات التوعوية التي أطلقتها في عام 2014. وأنجزت المرحلة الأولى من الدراسة الاستقصائية حول أوضاع الثقافة في اليمن، وتحديدًا الجزء المتعلق بالسياسات والقوانين والدساتير.

وصلات مفيدة

http://www.arabcp.org/site/index#	موقع السياسات الثقافية في المنطقة العربية
http://gtpca.org/culturalmanagementgoetheara/	مجموعة العمل حول السياسة الثقافية في الجزائر
https://www.facebook.com/Politiquesculturelmauritanie?fref=ts	المجموعة الوطنية للسياسات الثقافية - موريتانيا
https://www.facebook.com/culturalrightsyemen	حملة التوعية بالسياسات والحقوق الثقافية - اليمن
http://www.egyptianculturepolicy.net/	سياسة ثقافية لكل المصريين
http://www.additiv.fr/	مرصد السياسات الثقافية
http://www.worldcp.org/	الموقع الدولي للسياسات الثقافية
https://www.facebook.com/CultureLegislations/timeline	قوانين الثقافة في المنطقة العربية
https://www.facebook.com/ArtvsWarsudan/	حملة فن ضد الحرب في السودان
https://www.facebook.com/pages/National-Group-for-Cultural-Policies-in-Iraq/527549470730048?sk=timeline	المجموعة الوطنية للسياسات الثقافية في العراق